الأمم المتحدة

A/78/PV.75

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة 75

الأربعاء، 1 أيار/مايو 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة السيد هلال (المغرب)، نائب الرئيس

افتُتحت الجلسة الساعة 15/05.

البند 63 من جدول الأعمال (*تابع*)

استخدام حق النقض

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أدى النزاع المدمر المستمر منذ سبعة أشهر تقريبا إلى كارثة إنسانية في غزة وإلى أجواء مضطربة على نحو متزايد في المنطقة. فقد قُتل أو أُصيب عشرات الآلاف؛ وشُرد معظم السكان؛ ولا يزال خطر المجاعة مستمرا. ومع أن مجلس الأمن اتخذ قراراً في شهر آذار/مارس يطالب فيه بوقف فوري لإطلاق النار في غزة (القرار 2728 (2024))، فإن ذلك لم يتحقق للأسف. ونعرب عن امتناننا للجهود الدبلوماسية المكثفة الجارية التي تبذلها بوجه خاص الولايات المتحدة ومصر وقطر من أجل التوصل إلى وقف الأعمال العدائية وإطلاق سراح جميع الرهائن ونأمل أن يتحقق ذلك قريبا. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتحقيق السلام الدائم.

وما فتئنا نسمع الدعوات المنادية بحل الدولتين في الجمعية. وتؤيد اليابان بقوة حق الفلسطينيين في تقرير المصير من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. وصوتت اليابان في عام 2012 مؤيدة للقرار 19/67 الذي منح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الأمم المتحدة. وبعد مرور 12 عاما على ذلك، صوتت اليابان في الشهر الماضي مؤيدة لمشروع قرار مجلس الأمن S/2024/312 (انظر S/PV.9609) بشأن منح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة باعتباره قراراً شاملاً، يعترف بأن فلسطين تستوفي معايير الانضمام ويراعي أيضا منظور تعزيز إقامة دولة فلسطينية عن طريق المفاوضات السلمية بين الطرفين المعنيين.

وستظل اليابان ملتزمة بالعمل مع الزملاء في المجلس وخارجه ليسود السلام والأمن والاستقرار في المنطقة وتتحقق رؤية حل الدولتين في نهاية المطاف. وفي الوقت نفسه، يجب أن يواصل المجتمع الدولي بذل كل جهوده لتحقيق وقف مستدام لإطلاق النار في غزة في أقرب وقت ممكن ولإطلاق سراح جميع الرهائن وإدخال الإمدادات الإنسانية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): شهدنا مرة أخرى مثالا آخر على النفاق والمعايير المزدوجة والسلوك المتعالي للولايات المتحدة في مجلس الأمن.

فمنذ اندلاع النزاع بين حماس وإسرائيل، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض خمس مرات ضد مشاريع قرارات هامة متعلقة بسلامة الشعب الفلسطيني وازدهاره، بما في ذلك استخدام حق النقض ضد طلب فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة (انظر S/PV.9609). وقد أظهرت الولايات المتحدة بممارستها حق النقض وجهها الحقيقي وموقفها تجاه مسائل السلام والأمن الدائمين في الشرق الأوسط، وكذلك حل القضية الفلسطينية.

وتصر الولايات المتحدة على أنها صوتت معارضة لمشروع القرار المتعلق بقبول أعضاء جدد (S/2024/312) لأن الطلب المقدم من فلسطين لا يستوفي معايير العضوية على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وتشكل هذه الادعاءات انتهاكا واضحا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على ضرورة اتخاذ التدابير المناسبة لإنماء العلاقات الودية بين الدول وتعزيز السلام العالمي على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير لجميع الشعوب. إن الحق في تقرير المصير مبدأ أساسي في القوانين والمعاهدات الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ووفقا لهذا المبدأ، يحق لجميع الناس والدول تحديد وضعهم السياسي بحرية والسعي إلى تحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويجب منح الحق في تقرير المصير للشعب الفلسطيني بلا استثناء.

ومن غير المقبول بدرجة أكبر أن تدعي الولايات المتحدة أن قبول دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة لا يمكن أن يتحقق إلا بالتفاوض المباشر مع إسرائيل. فالاستقلال، مع إقامة الدولة، حق وطني لا يمكن إنكاره للشعب الفلسطيني. ولا يمكن أن تخضع هذه الحقوق وتطلعات الشعب الفلسطيني المشروعة في إقامة دولته للتفاوض.

وعلاوة على ذلك، فإن قبول دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة ليس منّةً تُمنح نتيجة التفاوض مع إسرائيل. وحتى اليوم، اعترفت 140 من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بفلسطين كدولة مستقلة. وهذا الاعتراف الدولي الكبير بالدولة الفلسطينية يدل بوضوح على أن فلسطين تستحق أن تكون عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة.

ويؤيد وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة ونضالها العادل لاستعادة حقوقها الوطنية المشروعة، بما في ذلك إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

السيد برابوو (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة. قبل نحو أسبوعين، حثت إندونيسيا مجلس الأمن على أن يقف على الجانب الصحيح من التاريخ (انظر S/PV.9608). ولكن، مرة أخرى، نجتمع مجددا في هذه القاعة للتدبر بشأن استخدام حق النقض والذي استُخدم هذه المرة ضد التوصية بمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة (انظر S/PV.9609). وقد أدى رفع يد واحدة إلى استبعاد الدول الـ 142 الأخرى التي اعترفت بدولة فلسطين. ولعل الأهم من ذلك هو أن رفع يد واحدة قد أسقط حقا غير قابل للتصرف لأمة من الأمم في العدالة والمساواة. ومرة أخرى، نواجه السؤال نفسه: هل كان استخدام حق النقض عادلاً؟ وهل كان خاضعا للمساءلة؟ أم أنه في الواقع ليس ظلما فحسب، بل هو امتياز عفا عليه الزمن؟ يبدو أن الإجابة واضحة وضوح الشمس.

واسمحوا لي أن أؤكد على نقطتين. أولاً، تستحق دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. إنه أمر أساسي لدفع حل الدولتين قدما. وهو أمر أساسي لرفع الظلم الذي يعاني منه الفلسطينيون منذ عقود، بما في ذلك الكارثة الحالية في غزة. وثانيا، يجب ألا تقتصر جلستنا اليوم على مجرد مناقشة إساءة استخدام حق النقض. ويجب أن نتجاوز الدخول في هذه الحلقات المفرغة مراراً وتكراراً. وبدلاً من ذلك، يجب أن تكون هذه الجلسة حافزاً لمزيد من العمل لاستعادة مصداقية المجلس وزيادة تمكين الجمعية العامة. ويقع على عاتق كل منا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الالتزام بصون السلام والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، تؤيد إندونيسيا التدابير التي اتخذتها مجموعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز بطلبها من رئيس الجمعية العامة عقد دورة استثنائية طارئة. ويسعدنا أن نلاحظ أن الرئيس قد حدد موعدا لعقد الدورة الاستثنائية في المستقبل القريب. وندعو هذه الجمعية إلى تقديم توصية حازمة لاتخاذ تدابير جماعية، وبالتالي إرسال رسالة واضحة مفادها أنه لا يمكن التسامح مع إنكار الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني والانتقاص من كرامته.

السيدة شفالغر (نيوزيلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أيدت نيوزيلندا بنشاط مبادرة حق النقض منذ بدايتها وما زلنا فخورين بتأييدنا للقرار 262/76. وأفضى ذلك القرار إلى إنشاء آلية لكفالة المساءلة بين هيئات الأمم المتحدة وفقا لميثاق الأمم المتحدة ولمطالبة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين يستخدمون حق النقض بشرح موقفهم لعموم الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتعتقد نيوزيلندا أن حق النقض يتسم أساسا بطابع غير ديمقراطي. ولذلك، فإننا نشعر بخيبة أمل مع أي استخدام لحق النقض، سواء كان ذلك في عملية قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة أو في الحالات التي يتحمل فيها المجلس مسؤولية الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

ومن المهم إدراك السياق الذي استُخدم فيه حق النقض. وفي حالة نيوزيلندا، ندعم إقامة دولة فلسطينية كتعبير عن الحق الأساسي للشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ونحن نفعل ذلك منذ عقود. وبالنسبة لنا، فإن رؤيتنا لدولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل هي مسألة تتعلق بمتى سيحدث ذلك وليس بما إذا كان سيحدث.

وهناك حاجة إلى مفاوضات جادة لتحقيق تقدم حقيقي في حل الدولتين. والعمل من أجل إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط أمر بالغ الأهمية وسنواصل دعوة الأطراف للعودة إلى طاولة المفاوضات على وجه السرعة في محاولة للعمل من أجل التوصل إلى حل الدولتين.

ومن المهم ألا نفقد التركيز على الأزمة الحالية. ويعاني المدنيون معاناة شديدة مع استمرار الحرب. ويتعين على إسرائيل بذل المزيد من الجهود للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب عليها تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة بسرعة وأمان ودون عوائق، بما في ذلك التعاون الكامل مع الأمم المتحدة لتوفير الغذاء والدواء والمساعدات الأخرى والخدمات الأساسية. وتبقى الحاجة مستمرة إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة والتهدئة العاجلة وتوصيل المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها. ويجب أن يكون ذلك أولويتنا العاجلة.

السيد كويميزاكيس (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): تعرب مالطة عن خيبة أملها للاضطرار إلى عقد جلسة بعد استخدام حق النقض في مجلس الأمن في 18 نيسان/أبريل (انظر S/PV.9609). وقد صوتت مالطة مؤيدة لمشروع قرار مجلس الأمن الذي قدمته الجزائر والذي يوصي بعضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة (S/2024/312). ونعرب عن أسفنا لأن حق النقض قد أعاق مجلس الأمن عن التوصل إلى توصية.

وكان الهدف من تصويت مالطة هو السعي إلى دفع عجلة السلام من خلال حل الدولتين. والذي يظل الأساس الواقعي الوحيد للسلام والاستقرار المستدامين في الشرق الأوسط. وقد صوتنا مؤيدين للحل الذي يحظى بتأييد غالبية المجتمع الدولي منذ عقود طويلة. وتؤيد مالطة حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة وتعتقد أنها تفي بجميع المتطلبات المنصوص عليها في المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان التأكيد على أن تحقيق حل الدولتين، الذي تتعايش إسرائيل وفلسطين بموجبه في سلام وأمن، هو السبيل الوحيد الممكن في رأينا لإيجاد آفاق حقيقية للسلام ليس في المنطقة فحسب، ولكن أيضاً في الشرق الأوسط الأوسع. وكانت العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ستوفر نبراسا للأمل خلال فترة تعج بالاضطرابات والشكوك.

وتؤكد مالطة من جديد موقفها بأن وقف إطلاق النار الفوري والدائم هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من خلاله منع المزيد من التدهور والبدء في معالجة الأثر الكارثي للحرب التي أدت إلى مقتل أكثر من 35 000 شخص، معظمهم من النساء والأطفال.

ونؤكد أن وقف إطلاق النار سيؤدي أيضاً إلى الإفراج الفوري والعاجل عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس والجماعات الأخرى منذ أكثر من 200 يوم. ونؤكد مجدداً وبشدة إدانتنا الكاملة للهجمات الإرهابية التي شنتها حماس والجماعات المسلحة الأخرى في 7 تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك احتجاز الرهائن واستمرار إطلاق الصواريخ على المراكز السكانية الإسرائيلية.

ونشعر بقلق وجزع بالغين إزاء احتمال قيام إسرائيل باجتياح بري لرفح. فمثل هذا العمل العسكري في رفح، حيث يقيم حاليا أكثر من مليون مدني من النازحين داخليا ويواجهون خطر المجاعة، لن يكون له ما يبرره على الإطلاق.

ونؤكد مجدداً أنه يجب على جميع الأطراف احترام وتنفيذ كل قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرارات 2728 (2024) و 2720 (2023) و 2712 (2023). ويجب الامتثال للأمرين المؤقتين الصادرين عن محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني/يناير و 28 آذار/مارس.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تحترم جميع الأطراف القانون الدولي الإنساني احتراما تاما. ونذكّر بشكل خاص بالتزامات جميع الأطراف بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني.

في الختام، تؤكد مالطة التزامها الثابت بتحقيق حل الدولتين على طول حدود ما قبل عام 1967، بما يلبي التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، على أن تكون القدس عاصمة مستقبلية لدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، تماشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دولياً.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): ينضم وفد بلدي لبيان مجموعة الدول العربية الذي أدلى به ممثل الإمارات العربية المتحدة وبيان حركة بلدان عدم الانحياز الذي أدلى به ممثل أوغندا (انظر A/C.1/78/PV.2). ويود الإدلاء بالملاحظات التالية بصفته الوطنية:

يأتي هذا الاجتماع في ضوء استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض ضد مشروع القرار (S/2024/312) الذي تقدمت به الجزائر الشقيقة أمام مجلس الأمن لمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة (انظر S/PV.9609). لقد حظي مشروع القرار الجزائري بتأييد أكثر من 140 دولة من مجموعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وبلدان حركة عدم الانحياز ودول أخرى تدعم التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه الراسخ وغير القابل للتصرف في إقامة دولته المستقلة ونيلها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

ويبرز استخدام الإدارة الأمريكية حق النقض ضد مشروع القرار هذا مرة أخرى استخفاف الإدارة الأمريكية بأحكام القانون الدولي ومبادئ ومقاصد الميثاق وإرادة الدول الأعضاء.

وتدين سورية استخدام الولايات المتحدة لحق النقض خمس مرات خلال بضعة أشهر لتوفير الغطاء السياسي والحصانة من العقاب والدعم اللامحدود لسلطات الاحتلال الإسرائيلي ولمنع مجلس الأمن من القيام بولايته في حفظ السلم والأمن الدوليين وتمكين مجرمي الحرب في كيان الاحتلال من مواصلة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني والاستمرار في مساعيهم الرامية لتصعيد الأوضاع في المنطقة وتهديد السلم والأمن الدوليين من خلال الاعتداءات المتكررة التي يشنها كيان الاحتلال على الأراضي السورية ودول المنطقة.

تؤكد الجمهورية العربية السورية مجددا وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في نضاله لتحرير أرضه وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس، ونيلها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وتشدد على ضرورة الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي وضمان وصول المساعدات الإنسانية لأهالي غزة ومنع تهجيرهم.

كما تحذر سورية من تداعيات الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على دول المنطقة والتي تهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وتطالب مجلس الأمن بالنهوض بمسؤولياته والتحرك العاجل لوقف تلك الاعتداءات وضمان عدم تكرارها ومساءلة سلطات الاحتلال عنها.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): دخل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي الآن عقده السابع. وفقدت أجيال من الشعب الفلسطيني منازلهم ويعيشون نازحين. وذلك جرح مفتوح في ضمير البشرية. وإقامة الدولة المستقلة هي ما يتطلع إليه الشعب الفلسطيني منذ أمد طويل. وتشكل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة خطوة بالغة الأهمية في هذه العملية التاريخية. وباستخدام حق النقض، حطمت الولايات المتحدة بلا رحمة الحلم الذي يراود الشعب الفلسطيني منذ عقود (انظر S/PV.9609). وتشعر الصين بخيبة أمل بالغة إزاء ذلك.

لقد قدمت فلسطين طلبها رسميا منذ عام 2011. لكن عمل المجلس عُلق في ذلك الوقت بسبب معارضة بعض البلدان. وخلال السنوات الثلاث عشرة الماضية، استمر تقويض الآفاق السياسية لحل الدولتين وإضعافها، بينما تفاقمت معاناة الشعب الفلسطيني. وفي ظل هذه الظروف، فإن قبول فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة لضمان تمتعها بمركز متساو مع إسرائيل وتوفير الضمانة الدولية لتنفيذ حل الدولتين مسؤولية عاجلة يجب ألا يحجم عنها المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية الإسرائيلية، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض عشرات المرات. ومنذ اندلاع النزاع الحالي في غزة، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض خمس مرات – أربع مرات لعرقلة وقف إطلاق النار في غزة وهذه المرة لتعرقل بمفردها انضمام فلسطين رسميا إلى الأمم المتحدة. ولجأت الولايات المتحدة مرارا إلى استخدام حق النقض بصورة تعسفية لا تتناسب مع دور الدولة المسؤولة، وذلك انطلاقا من مصالحها وحساباتها الجيوسياسية وفي تعنت واضح. ونأمل أن تتبنى الولايات المتحدة حقا موقفا موضوعيا ومحايدا وأن تنضم إلى عمل المجتمع الدولي من أجل العدالة حتى تقوم بالدور البناء المتوقع منها في وقف الحرب والتخفيف من حدة الكارثة الإنسانية في غزة.

ولا تزال الحرب في غزة جارية، مما أدى إلى كارثة إنسانية غير مسبوقة. ونحث إسرائيل على وقف جميع العمليات العسكرية فورا والتخلي عن خطتها للهجوم على رفح وفتح جميع المعابر البرية فورا وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل سريع وآمن وواسع النطاق وتوفير التسهيلات اللازمة لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية لنقل إمدادات الإغاثة وتوزيعها.

إن تنفيذ حل الدولتين هو المخرج الأساسي من مشكلة الشرق الأوسط. وتدعو الصين إلى بذل مزيد من الجهود الدبلوماسية الدولية لتنشيط الأفق السياسي لحل الدولتين. وتؤيد الصين أن يُعجل مجلس الأمن بإعادة النظر في طلب فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ونأمل أن تكف فرادى الدول عن وضع عقبات تحول دون تحقيق هذه الغاية.

وستواصل الصين العمل مع جميع الأطراف لتحقيق هدف التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين والتعايش السلمي بين فلسطين وإسرائيل، والسلام الدائم في الشرق الأوسط.

السيد مونكادوا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/78/PV.74).

عندما أقرت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين في عام 1947، دعت تلك الخطة إلى إقامة دولتين – إحداهما عربية والأخرى يهودية. وتأسست دولة إسرائيل عام 1948، لكن الدولة العربية للفلسطينيين لم تُؤسس. ولم يُستشر الفلسطينيون بشأن نزع ملكية أرضهم من أجل إقامة إسرائيل ولم يتم الوفاء مطلقا بالوعد الذي حصلوا عليه بإقامة دولة وطنية.

إن قيام دولة فلسطينية حرة وذات سيادة يتعارض مع خطط الضم التي تنفذها إسرائيل في الميدان. وترفض إسرائيل منذ أكثر من 75 عاما الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني كأمة ذات حقوق سياسية وتدعي حتى يومنا هذا أن لها الحق في استخدام حق النقض، من خلال الولايات المتحدة، ضد وجود الدولة الفلسطينية. ويشكل حق النقض بحكم الأمر الواقع حافزا مضرا لها على الاستمرار في تنفيذ خططها لتوسيع المستوطنات.

وتعتقد إسرائيل أنها فوق القانون ولا يزال سلوكها بلا رادع لأنها تحظى بدعم القوى الغربية الكبرى، وعلى رأسها حكومة الولايات المتحدة. وهذا الإطار للإفلات من العقاب أقنع إسرائيل بأن لها حرية مطلقة في شن موجة من العنف باستخدام استراتيجية إخفاء جريمة بجريمة أكبر. وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي يوم أمس تحديدا أنه سيهاجم مدينة رفح في غزة بغض النظر عن التوصل أم عدم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. فقادة النظام الإسرائيلي لا يخفون خططهم. وهم فخورون بالفظائع التي يرتكبونها ويعلنون عزمهم على تصعيد المجازر.

ويتضح ازدراءهم للقانون الدولي في أن إسرائيل، بالتواطؤ مع الولايات المتحدة، تشن حملة إكراه ضد المحكمة الجنائية الدولية لمنعها من القيام بواجبها في التحقيق في الإبادة الجماعية التي تحدث في غزة. ولذلك، لا يمكننا أن نتوقع من إسرائيل أي إجراء من شأنه تدارك الحالة الراهنة.

إن إسرائيل اليوم أخطر نظام في المنطقة لأن تاريخها الحديث أقنعها بأن الحرب ترسخ قمعها للشعب الفلسطيني. لقد آن الأوان لنخبر العالم أن دولة إجرامية كإسرائيل فقدت قدرتها على الحيلولة دون الاعتراف بفلسطين دولة عضواً كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

ولكل الأسباب المذكورة آنفاً، تعرب جمهورية فنزويلا البوليفارية عن دعمها لأعضاء مجلس الأمن الذين صوتوا في 18 نيسان/أبريل مؤيدين لمشروع القرار (S/2024/312) الذي يوصي الجمعية العامة بقبول دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة (انظر S/PV.9609/). إن ذلك تجسيد لحق الشعب الفلسطيني في الحرية وتقرير المصير والاستقلال. إنه إجراء من إجراءات إنهاء الاستعمار لتصحيح ظلم يجب أن نشعر جميعاً بالخزي منه.

وللأسف، في تصويت تاريخي، حال الفيتو الأمريكي وحده دون الاعتراف بفلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة. لم تطرح المسألة للتصويت من قبل بسبب المعارضة الأمريكية. من الواضح للعالم إذن أن ذلك البلد هو العقبة الرئيسية أمام تحقيق حرية الشعب الفلسطيني والسلام في الشرق الأوسط.

إن الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي يملك قوة فعلية للسيطرة على سلوك إسرائيل الإجرامي، حيث لا تستطيع إسرائيل التخلص من هوسها بالحرب بمفردها. آن الأوان لدحض المزاعم بأن إسرائيل قادرة على انتهاك القانون الدولي بدون الدعم الأمريكي. إن لم تتصرف الولايات المتحدة كدولة رشيدة ومسؤولة عن التزاماتها الدولية، وفق ما تمليه الأوضاع الراهنة، فإنها ستعرض نفسها لخطر انجرارها خلف إسرائيل إلى صراع أوسع نطاقا.

ويتعين على الولايات المتحدة أن تثبت استعدادها لتحويل حل الدولتين إلى واقع ملموس وأن ترقى إلى مستوى أقوالها والقانون الدولي. لقد آن الأوان لتسوية الدين التاريخي الناجم عن مخطط تقسيم فلسطين الذي أقرته الولايات المتحدة وهذه الجمعية العامة قبل 77 عامًا.

السيدة فيفيس بالمانيا (أندورا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة، ولكنني أود أولا أن أشيد بالجهود الدبلوماسية التي بذلتها ليختنشتاين، والتي أفضت إلى مبادرة حق النقض، التي لولاها لما استطعنا أن نتكلم اليوم. إن تلك المبادرة المنبثقة عن القرار 262/76 والتي مرت ذكراها السنوية الثانية قبل بضعة أيام، تدعم مبدأي الشفافية والمساءلة في استخدام حق النقض داخل مجلس الأمن.

تلتزم أندورا التزاماً عميقاً بضمان العمل الفعال داخل منظومة الأمم المتحدة، وتدعو إلى تعددية الأطراف الفاعلة والجامعة للتعامل مع الأزمات المتعددة التي يشهدها العالم. لذلك من الضروري أن يتمكن مجلس الأمن، الذي تتمثل مسؤوليته الرئيسية في صون السلام والأمن، من إيجاد التوافق اللازم للتصرف بفعالية.

(تكلمت بالإسبانية)

تتابع إمارة أندورا بقلق بالغ الحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما في غزة. وندين مرة أخرى بأشد العبارات الأعمال الإرهابية التي ارتكبت في إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. إننا نشعر بأسى عميق إزاء العدد المرتفع للغاية من الضحايا المدنيين منذ ذلك التاريخ، والأثر المدمر على النساء والأطفال، وكذلك العاملين في المجال الإنساني في

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والوكالات والكيانات الأخرى ممن قدموا أرواحهم ثمناً لعملهم الإنساني.

إن الوضع المزري الذي يعيشه المدنيون في قطاع غزة، وخاصة أوضاع النساء والأطفال وكبار السن، يزداد سوءاً يوماً بعد يوم. وندعو مرة أخرى إلى وقف فوري للأعمال العدائية واحترام القانون الدولي الإنساني. كما نواصل المطالبة بوقف فوري ودائم لإطلاق النار والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

فيما يتعلق بوقف إطلاق النار، رأينا كيف يمكن إحراز تقدم عندما تتوفر الإرادة. ونشيد لذلك بالعمل الدؤوب الذي اضطلع به الأعضاء العشرة المنتخبون، والذي مكّن من اعتماد قرار مجلس الأمن 2728 (2024). غير أنه علينا أن نتحمل المسؤولية ونأسف لعدم تنفيذ ذلك القرار الملزم. وفي ذلك الصدد، تدعو أندورا مرة أخرى جميع الأطراف المعنية إلى المشاركة في حوار فعال، لأن ذلك هو السبيل الوحيد نحو إحلال سلام دائم في المنطقة.

ونأسف أيضاً لعدم اعتماد مشروع قرار مجلس الأمن (S/2024/312) الذي كان من المقرر أن يوصي بمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة (انظر S/PV.9609). وسبق لفلسطين أن تقدمت بطلب أول في عام 2011 مكنها من الحصول على صفة دولة مراقبة غير عضو في عام 2012. لكن ذلك لا يكفي. يجب علينا تلبية تطلعاتها، إذ إنها تنسجم كلياً مع المبادئ والمعايير التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، والتي نؤيدها بوصفنا دولا أعضاء وندافع عنها. وبناءً عليه، تؤيد أندورا قبول فلسطين دولة عضواً كاملة العضوية. فلا سبيل إلى سلام دائم إلا بالاحتواء لا بالإقصاء.

السيد الحمود (الأردن): السيد الرئيس، أتقدم إليكم في البداية بجزيل الشكر والتقدير على عقدكم لهذه الجلسة.

ويعرب الأردن عن دعمه لبيان المجموعة العربية (انظر A/78/PV.74). وأدلي هذا البيان بصفتي الوطنية.

تنعقد هذه الجلسة بسبب فشل مجلس الأمن مؤخرا في اعتماد مشروع قرار تقدمت به الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة في المجلس (S/2024/312). طالب بقبول دولة فلسطين عضوا كاملا في الأمم المتحدة. وذلك نتيجة لاستخدام وفد الولايات المتحدة العضو الدائم في مجلس الأمن لحق النقض الفيتو ضد مشروع القرار (انظر S/PV.9609).

إذ يعبر الأردن هنا عن بالغ الأسف لعجز مجلس الأمن عن تنفيذ قراراته الخاصة بحل الدولتين بما يلبي حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وأبرزها حقه في الحرية والدولة وتقرير المصير.

ويؤكد الأردن على أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية وعضويتها الكاملة في الأمم المتحدة قد أصبح حاجة ملحة وواجبا أخلاقيا على المجتمع الدول، لا سيما في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل قتل فرص تحقيق السلام العادل والشامل سواء نتيجة لانتهاكاتها وإجراءاتها غير الشرعية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية أو من خلال حربها البربرية المستمرة على قطاع غزة، والتي راح ضحيتها منذ أن بدأت قبل نحو أشهر أكثر من 34 000 شهيد فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال العزل.

ويجدد الأردن في هذا الصدد مطالبته بوقف العدوان الإسرائيلي على غزة بشكل فوري وإدخال المساعدات الإنسانية بشكل مستدام وعاجل وفوري ودون عوائق. وندين هنا بأشد العبارات اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين صباح هذا اليوم على قافلتي المساعدات الأردنية المحملتين بالمواد الإنسانية الأساسية والمتجهتين إلى غزة عبر معبر كرم أبو سالم والثانية عبر معبر بيت حانون، ونؤكد أن فشل إسرائيل في حماية قوافل المساعدات والسماح بالاعتداء عليها يمثلان خرقا صريحا لالتزاماتها القانونية بصفتها السلطة أو القوة القائمة بالاحتلال.

ويحذر الأردن من التداعيات الخطيرة الناجمة عن مواصلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الكاملة، خاصة في ظل الدعم الكبير من المجتمع الدولي لمسألة قيام الدولة الفلسطينية على التراب الوطني الفلسطيني وعلى أساس حل الدولتين.

وندعو مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياته عبر منع إسرائيل من جر المنطقة برمتها نحو المزيد من الصراع والتوتر والحروب عبر الاستمرار في عدوانها الغاشم على غزة وإنكارها لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وتقويض فرص تحقيق السلام الشامل والدائم.

ونشدد، في الختام، على مركزية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط الرابع من حزيران/يونيه لعام 1967، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وعلى أساس حل الدولتين.

السيد القادري (المغرب): أود، بداية، أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع تنفيذا لمقتضيات القرار 262/76. إن المملكة المغربية، التي يرأس عاهلها جلالة الملك محمد السادس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، تولي أهمية قصوى للقضية الفلسطينية وتظل على قناعة بمكانتها المركزية والجوهرية في منطقة الشرق الأوسط وتعتبر أن حلها يبقى محور استتباب الأمن والسلم بالمنطقة.

وتجدد المملكة المغربية التأكيد على دعمها التام والكامل للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، المبنية على الشرعية الدولية والمستندة إلى حل الدولتين المتوافق عليه من طرف المجتمع الدولي والمفضية إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، عاصمتها القدس الشرقية. وتدعو المملكة المغربية إلى الحاجة إلى إطلاق عملية سلام حقيقية تفضي إلى هذا الحل المنشود وليا.

لقد أصبح انضمام دولة فلسطين للأمم المتحدة ومنحها العضوية الكاملة ضرورة ملحة لكونها تندرج في إطار حل الدولتين المتوافق عليه من طرف المجتمع الدولي. ولذلك، تجدد المملكة المغربية دعمها القوي لطلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة اقتناعا منا أن حصولها على هذه العضوية سيعزز فرص تحقيق السلام في المنطقة.

كما تؤكد المملكة المغربية رفضها لأي إجراءات تقوض الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس الشريف ومقدساتها، بما فيها المسجد الأقصى المبارك، أو فرض أي قيود على دخول المصلين إليه، مشددة على ضرورة الحفاظ على طابعه الحضاري والإسلامي وتفادي كل أشكال التصعيد والاستفزاز.

وتقوم لجنة القدس، برئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بدورها السياسي والعملي لدعم الشعب الفلسطيني عامة والمقدسيين على وجه الخصوص وتزاوج بين المساعي السياسية التي يقوم بها جلالته والعمل الميداني الذي تقوم به وكالة بيت مال القدس الشريف تحت الإشراف الشخصي والفعلي لجلالة الملك.

إن الكارثة الإنسانية التي يشهدها قطاع غزة منذ أكثر من ستة أشهر تهدد للأسف الأمن والسلم الإقليميين ولها تداعيات على العالم بأسره. لقد أبانت الأعمال العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة عن انتهاكات جسيمة تتعارض مع أحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني حيث وصلت أعداد ضحايا هذه الأزمة إلى أرقام غير مسبوقة، بالإضافة إلى أزمة المجاعة واستهداف العاملين في المجال الإنساني في خرقٍ للقوانين الدولية والقيم الإنسانية.

وتطالب المملكة المغربية مرة أخرى بفرض الوقف الفوري والمستدام لإطلاق النار في قطاع غزة وبضرورة ضمان حماية المدنيين، وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية بانسيابية وبكميات كافية لسكان غزة وإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين وإرساء أفق سياسي للقضية الفلسطينية. كما تطالب المملكة المغربية بتنفيذ قرارات مجلس الأمن 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024).

تشدد المملكة المغربية على عدم قبول التهديد بتوسيع العمليات العسكرية لتشمل كافة مناطق قطاع غزة، بما فيها رفح، لما يمكن أن يؤدي ذلك إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية المتدهورة أصلا في هذا القطاع.

كما تؤكد المملكة المغربية على ضرورة تمكين الأشقاء الفلسطينيين في قطاع غزة من المساعدات الإغاثية التي يجب أن تصل إليهم بشكل آمن وكاف ومستدام وبدون عوائق، وهو ما ساهمت

فيه المملكة المغربية بشكل متواصل وكبير منذ اندلاع الأزمة الحالية تنفيذا لتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس. وتعيد المملكة المغربية التأكيد على الدور الهام والأساسي الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين. وتشدد على أهمية دعم هذه الوكالة بكافة الموارد اللازمة والكافية لأداء ولايتها النبيلة.

وفي الختام، إن المملكة المغربية تظل متشبثة بخيار السلام وستواصل جهودها من أجل المساهمة في أي جهد دولي يهدف إلى إعادة إطلاق مسار الحوار والمفاوضات للوصول إلى حل عادل وشامل يضمن للشعب الفلسطيني كل حقوقه، وعلى رأسها حقه في دولته المستقلة وذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

السيد الذبحاني (اليمن): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة.

وينضم وفد بلدي إلى بيان دولة الإمارات العربية المتحدة نيابة عن مجموعة الدول العربية وبيان أوغندا نيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/78/PV.74).

إنه لمن المخيب للآمال أن يُستخدم حق النقض (انظر S/PV.9609) ضد مشروع القرار S/2024/312 المقدم إلى مجلس الأمن من الجزائر نيابة عن مجموعة الدول العربية والذي يجسد تطلعات الشعب الفلسطيني المستحَقة في نيل دولة فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وهو الذي يعاني منذ عقود من الظلم والتهميش جراء الممارسات القسرية وسياسات التمييز من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك حرمانه من حقه في تقرير المصير والاستقلال.

وإذ نقدر عاليا الموقف التاريخي للدول الأعضاء في مجلس الأمن المحبة للسلام والتي صوتت لصالح حقوق الشعب الفلسطيني ولصالح منح العضوية الكاملة لدولة فلسطين (S/PV.9609)، فمن المؤسف أن يفشل مجلس الأمن مرة أخرى في دعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بعدما فشل مرارا في المطالبة بالوقف الفوري والدائم لإطلاق النار وإيقاف جرائم الإبادة الجماعية وحمام الدم في غزة، الأمر الذي يشكل وصمة عار على جبين المجلس وعلى جبين الإنسانية جمعاء.

إنه من غير المقبول أن يظل مجلس الأمن رهينا للحسابات السياسية والمصالح الضيقة التي تتجاهل مطالب أكثر من 140 دولة اعترفت بدولة فلسطين وما زالت الاعترافات تتوالى. ويتجاهل الحق الإنساني والقانوني في تقرير المصير وحل الدولتين وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وآخرها القرار 2334 (2016)، وقراريَ الجمعية العامة 181 (د-2) و 194 (د-3) التي نصت جميعها على فرض حل الدولتين ونيل الشعب الفلسطيني كرامته وحقوقه غير القابلة للتصرف وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود 4 حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، الأمر الذي يشجع دولة الاحتلال الإسرائيلي على الاستمرار في ارتكاب الجرائم الوحشية والمجازر اليومية بحق المدنيين الفلسطينيين ومعظمهم من الأطفال والنساء، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وكل الأعراف والمواثيق الدولية. ويمنع دخولَ المساعدات الإنسانية ويسعى إلى تهجير الفلسطينيين قسريا عن أرضهم ووطنهم، بل وتستعد قوات الاحتلال الإسرائيلي للهجوم البري على مدينة رفح، الملاذ الأخير لأكثر من 1,5 مليون نازح فلسطيني، الأمر الذي سيسبب كارثة إنسانية غير مقبولة لأن إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، تعلم أن مجلس الأمن أصبح عاجزا ومشلولا عن إيقاف حربها وجرائمها وانتهاكاتها الوحشية بحق الشعب الفلسطيني وإحالة مرتكبيها للمحاسبة.

وفي الوقت الذي نجدد فيه رفضنا لسياسة الانحياز والتستر على مخططات سلطات الاحتلال الإسرائيلي وتوفير الحماية لها على حساب أرواح أكثر من 000 35 شهيد وأكثر من 000 75 جريح، معظمهم من النساء والأطفال، سقطوا في غزة خلال أكثر من خمسة أشهر، فإننا نرفض ازدواجية المعايير المتبَعة والتي تطيل من أمد الصراع في ظل الفشل الذريع في تنفيذ أي قرارات متعلقة به منذ 75 عاما. كما نطالب مجددا بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024).

ختاماً نؤكد أننا ومعنا جميع الدول والشعوب المحبة للسلام، سنواصل التحرك على المستويات كافة وفي كل المحافل حتى تحصل دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، ويتحمل مجلس الأمن مسؤوليته المنوطة به، وحتى يتم وقف إطلاق النار الدائم والفوري، والسماح لكافة المساعدات الإنسانية بالمرور إلى قطاع غزة بدون معوقات، ووقف سياسة التهجير القسري ضد الشعب الفلسطيني، وتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومحاسبة إسرائيل على كافة جرائمها التي ترتكبها بحق الفلسطينيين.

السيد فاسكونسيلوس إي كروس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): خلال المناقشة المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن مؤخرا بشأن الحالة في الشرق الأوسط (انظر S/PV.9608)، رحبت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، بما فيها المكسيك، بتطلع فلسطين إلى أن تصبح عضوا كامل العضوية في هذه المنظمة.

لقد فرض علينا الاستخدام الأمريكي لحق النقض في 18 نيسان/أبريل قراراً (انظر S/PV.9609) يتعارض مع التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني وإرادة المجتمع الدولي وروح العالمية التي تقوم عليها الأمم المتحدة. وبعد مرور ثلاثة عشر عاما على تقديم هذا الطلب لأول مرة، من غير المقبول أن تتم مرة أخرى عرقلة قبول عضوية الدولة الفلسطينية. وبإغلاق الباب أمام فلسطين، على عكس قرار ثلاثة أعضاء دائمين وتسعة أعضاء منتخبين في المجلس، أظهر حق النقض مرة أخرى قدرته على التسبب في تآكل الثقة بين أعضاء المنظمة وتفاقم الاستقطاب.

لقد قالت المكسيك بشكل لا لبس فيه أنه لا ينبغي النظر إلى حق النقض على أنه امتياز بل مسؤولية. ويؤثر استخدامه تأثيرا سلبيا على الساحة الدولية. إن المبادرة الفرنسية المكسيكية للحد من ممارسة حق النقض في حالات الفظائع الجماعية هي محاولة للحد من العواقب الضارة لحق النقض، خاصة بالنسبة للسكان المدنيين. ونكرر دعوتنا للبلدان التي لم تنضم بعد إلى تلك المبادرة أن تنضم إليها.

وفي بيان المكسيك الأخير بشأن حق النقض المتعلق بالحالة في فلسطين، قال بلدنا إننا نواجه فشلا للدبلوماسية.

وإلى جانب الفشل الدبلوماسي، يجب علينا الآن أيضا أن نعترف بفشل الأسلحة. فمنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، فقد أكثر من 34 000 مدني حياتهم في غزة، وحدث تصعيد غير مسبوق في التوترات الإقليمية. وفي الوقت نفسه، لا تزال حماس منظمة نشطة وتحتجز أكثر من 100 رهينة. إننا أقرب إلى اندلاع حرب إقليمية من العودة إلى طاولة المفاوضات. كما أننا ندعم الجهود الدبلوماسية الجارية لتحقيق وقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن.

وتؤكد المكسيك من جديد دعمها للتوصل لحل للصراع، وهذا الحل يستلزم وجود دولتين، ويضمن أمن إسرائيل ويسمح بإنشاء دولة فلسطينية قادرة على البقاء سياسيا واقتصاديا، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل داخل حدود معترف بها دولياً، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وأخيراً، إننا مقتنعون بأن فلسطين ستشغل مكانها الصحيح في هذه القاعة في المستقبل القريب.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): قبل أسبوعين تقريبا، في 18 نيسان/أبريل، رأينا الولايات المتحدة تستخدم مرة أخرى حق النقض لعرقلة طلب فلسطين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة (انظر S/PV.9609). وقال الزملاء الأمريكيون الذين تُركوا في عزلة شبه تامة، إنهم استخدموا حق النقض ضد مشروع القرار الجزائري (S/2024/312) لأنهم لا يريدون عرقلة عملية التفاوض، التي من شأنها أن تؤدي إلى إقامة دولتين على أساس الإطار القانوني الدولي القائم. وبعبارة أخرى، وفقا لمنطقهم، إذا حصلت فلسطين على صفة دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، فإن ذلك سيؤدي إلى رفضها التفاوض مع إسرائيل. إننا نختلف بشكل قاطع مع هذا المنطق. إن قبول الطلب الفلسطيني لن يعني سوى تصحيح الظلم التاريخي الذي لحق بفلسطين التي كان ينبغي أن تصبح دولة وأن تُقبل عضوا في الأمم المتحدة عام 1948. وهذا هو واجبنا المشترك تجاه الفلسطينيين،

وليس تقديم بعض الحوافز التي من شأنها أن تحثهم على أن يكونوا أكثر تجاوبا في المفاوضات مع إسرائيل.

إننا نأسف بشدة لتلك التصرفات التي قام بها زملاؤنا الأمريكيون. وهي لا تعكس على الإطلاق الموقف القائم على المبادئ الذي اتخذه الأعضاء الآخرون في مجلس الأمن الذين أصبحوا في الأساس رهينة للولايات المتحدة فيما يتعلق بمسألة الشرق الأوسط خلال الأشهر الستة الماضية.

وبشكل عام، علينا أن نقول إنه ما من أحد يتوقع أي جديد من جلسات الجمعية العامة التي تنعقد بعد الاستخدامات الأمريكية لحق النقض بشأن فلسطين. لقد اتخذت المناقشات في الجمعية العامة بالفعل طابعا روتينيا. وللمرة الخامسة منذ بداية التصعيد الحالي للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، سمعنا كما هو متوقع كلمات جميلة من زملائنا الأمريكيين، تتلخص دائماً في أن الولايات المتحدة تشارك في جهود دبلوماسية نشطة على الأرض. وبعبارة أخرى، تفضل واشنطن النهج الأحادي الجانب على النهج المتعدد الأطراف، وتطلب من الآخرين عدم الوقوف في طريقها.

ولكن دعونا نحاول تقديم تقييم صادق وموضوعي لنتائج هذا النهج الأحادي الجانب. ما الذي حققته الدبلوماسية الهادئة للولايات المتحدة بينما كان 000 35 شخص يقتلون في غزة؟ هل نجحت في إقناع الأطراف بوقف إطلاق النار؟ والجواب واضح: لم تنجح في ذلك. بل على العكس من ذلك، تقوم إسرائيل بعملية دموية في غزة منذ ما يقرب من سبعة أشهر، موقفة إياها حسب تقديرها الخاص، حسب ما تراه مناسبا من الناحية التكتيكية، دون أن تعير اهتماما لثلاثة قرارات اتخذها المجلس. وفي الآونة الأخيرة، وردت تقارير مرعبة عن اكتشاف مقابر جماعية في القطاع. وهناك حاجة إلى إجراء تحقيق دولي مستقل لضمان تقديم الجناة للمساءلة.

لقد سوّيت العديد من البلدات في قطاع غزة بالأرض، ودُمرت المستشفيات والمدارس وتضررت الطرقات. وتقدر دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أن إزالة الذخائر غير المنفجرة في غزة ستستغرق 14 عاماً.

ولا توجد آفاق للتوصل إلى اتفاق دائم بشأن وقف الأعمال العدائية. وتجدر الإشارة إلى أنه عندما اتخذ مجلس الأمن القرار 2728 (2024)، الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان، سارعت الولايات المتحدة إلى الإعلان عن الطابع غير الملزم المزعوم لهذا القرار، مما زاد الطين بلة، بإطلاق يد القدس الغربية ليس في القطاع فحسب بل في الضفة الغربية أيضا.

فهل نجح زملاؤنا الأمريكيون في وضع حد للنشاط الاستيطاني غير القانوني في الضفة الغربية؟ من الواضح أنهم لم ينجحوا في ذلك. فمنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، قتل مستوطنون إسرائيليون ما لا يقل عن 18 فلسطينيا بتواطؤ من جيش الدفاع الإسرائيلي. وخلال هذه الفترة، طُرد 200 1 فلسطيني من أرضهم وهُدمت منازلهم. وفي نفس السياق، أصدرت السلطات الإسرائيلية في عام 2023 عددا قياسيا من التصاريح للبناء غير المشروع للمستوطنات بلغ 349 12 تصريحا. ويعادل ذلك ثلاثة أضعاف العدد المسجل في عام 2022. لقد مضى وقت طويل منذ أن سمعنا من الممثلين الأمريكيين كلمات تدين التوسع غير القانوني للسلطة القائمة بالاحتلال في الضفة الغربية. ولم نسمع أي كلمة اليوم.

والسؤال المشروع التالي هو ما إذا كان إطلاق سراح الرهائن قد تحقق. مرة أخرى، الجواب هو لا. ولكن ذلك ليس مستغربا، لأن العملية الجارية في غزة، التي معظم ضحاياها من المدنيين الفلسطينيين، وفي مقدمتهم النساء والأطفال، لا تساعد على حل هذه المشكلة في المفاوضات غير المباشرة بين حماس وإسرائيل. وبالنظر لإعلان القدس الغربية عن خطط للهجوم على رفح، من الواضح أن إسرائيل لا تهتم إلا بحل عسكري للقضية الفلسطينية، حتى ولو كان ذلك على حساب أرواح الرهائن المتبقين. ولسوء الحظ، فإن زملاءنا الأمريكيين يسايرونها علنا. كما أن مشروع قرار مجلس الأمن الذي قدمته الولايات المتحدة (S/2024/239)، والذي استخدمنا، إلى جانب الصين، حق النقض ضده في آذار/مارس، كان جزءا من خطط التواطؤ الأمريكي الإسرائيلي. وكان مشروع القرار يوافق أساسا على إجراء عمليات في غزة في المستقبل.

فهل تمكن الدبلوماسيون الأمريكيون من المساعدة في تحقيق إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة بصورة مجدية؟ لسوء الحظ، فإن الجواب على هذا السؤال سلبي أيضا. وتفيد الأمانة العامة بشكل لا لبس فيه بأن هذه المهمة لا يمكن إنجازها من دون تحقيق وقف للأعمال العدائية. وكان الحادث المأساوي الذي حل بعمال منظمة المطبخ المركزي العالمي تأكيدا مروعا لذلك. كما أن مشكلة التوزيع الآمن لشحنات المساعدات الإنسانية في القطاع والحصول على تصاريح من الجانب الإسرائيلي لنقل المساعدات الإنسانية بدون عوائق لم تُحل بعد. والبدائل المقترحة، المتمثلة في إيصال المساعدات عن طريق الجو والبحر، لا تغير هذه الحالة بشكل كبير. وأي مراقب خارجي سيقتنع بسهولة بضرورة إيصال المساعدات عن طريق البر، بعد أن شاهد اللقطات المروعة التي انتشرت في جميع أنحاء العالم. ويُرى فيها فقراء في أمس الحاجة إلى المساعدة يلقون حتفهم بسبب سقوط الحاويات على رؤوسهم وغرقهم أثناء محاولتهم التقاط الطرود من الماء. وليس هذا فيلما من أفلام ما بعد نهاية العالم ولكن، للأسف، واقع الحياة في غزة عام 2024.

إن واشنطن، بدلا من إقناع حليفتها ببذل كل ما في وسعها لضمان إيصال المساعدات برا بالقدر الكافي، تستثمر مبالغ طائلة في بناء رصيف بحري مؤقت في غزة لا معنى له من الناحية العملية في وقت السلم. ويكفي هذا المبلغ لتغطية ربع احتياجات النداء الإنساني لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لمدة عام كامل. وفي الوقت نفسه، تلقت الوكالة التي تشكل شريان حياة للقطاع واللاجئين الفلسطينيين وصمة سوداء من الولايات المتحدة التي علقت تمويلها بسبب اتهامات إسرائيلية غير مؤكدة حتى الآن ضد 19 موظفا في الوكالة بالتورط في الهجوم الذي شنته حماس 7 تشرين الأول/أكتوبر.

وندرك جميعا أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مثل الصراع العربي الإسرائيلي عموما، لا يوجد ولا يمكن أن يكون له حل عسكري. فالعنف يولد العنف، ولا يمكن كسر هذه الحلقة المفرغة إلا إذا توصلنا إلى وقف غير مشروط لإطلاق النار والبدء في مناقشة جادة لآفاق التسوية السياسية العادلة.

ولكي يحدث ذلك، يجب أن تتوقف الأعمال العدائية، ويجب تهيئة ظروف معينة. ونحن مقتنعون اقتناعا شديدا بأن عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة هي إحدى هذه الظروف. فمن شأن ذلك أن يتيح للطرفين، اللذين مُنح أحدهما هذه العضوية فورا في عام 1949، بدء المفاوضات على قدم المساواة. وسيكون انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة الخطوة العملية الأولى نحو حل الدولتين الذي طال انتظاره لمشكلة الشرق الأوسط. وتكلمت الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة جهارا وبشكل لا لبس فيه صريح عن ذلك خلال جلسة اليوم.

وأريد أن أصدق أن واشنطن ستقرر أخيرا ألا تعارض المجتمع الدولي بل أن تنضم إليه. وليس من قبيل المصادفة أن تشهد هذه الأيام مظاهرات حاشدة للطلاب الغاضبين على تساهل حكومتهم مع توجه إسرائيل العدواني وتزويدها بالسلاح الذي تقتل به النساء والأطفال الفلسطينيين.

يمكن ويجب أن ينتهي ذلك. وستواصل روسيا بذل قصارى جهدها لضمان وقف المذبحة في غزة، وتقرير المعايير المستقبلية لتعايش إسرائيل مع فلسطين المستقلة، التي تتمتع بعضوية كاملة في الأمم المتحدة، ومع جيرانها العرب الآخرين، على طاولة المفاوضات، لا في ساحة المعركة.

السيد أفونسو (موزامبيق): ترحب موزامبيق بعقد هذه الجلسة للجمعية العامة. والغرض منها هو النظر في مسألة استخدام عضو دائم في مجلس الأمن لحق النقض (انظر S/PV.9609) بشأن مشروع قرار يتعلق بطلب دولة فلسطين الانضمام إلى الأمم المتحدة (S/2024/312). ونرى أن في هذا الطلب ميزة لا يمكن إنكارها.

أولا، نعتقد اعتقادا راسخا أن الشعوب تولد وهي تتمتع بالحق الطبيعي في تقرير مصيرها. وهذا الحق راسخ بعمق في ميثاق الأمم المتحدة، وفي مبادئ القانون الدولي وقواعده، وفي القانون الطبيعي ذاته. وهو حق لا يتوقف على تصويت أو استفتاء، أو، في هذه الحالة، على حكم شعوب أخرى أو حكومات أجنبية.

وفي الوقت الراهن، اعترفت 140 دولة عضوا في الأمم المتحدة بدولة فلسطين. ويوشك مزيد من الأعضاء على الاعتراف بها. وهذا

الاعتراف شبه العالمي يشهد على أن فلسطين تستوفي متطلبات الدولة، التي تشمل، بموجب قوانين الدول، السكان والإقليم والحكومة والقدرة على الدخول في علاقات مع الدول الأخرى.

ومن الواضح أن فلسطين، بموجب المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة وعلى أساس تجربتنا منذ أن أعلنت دولتها، دولة محبة للسلام. وقد أثبتت على مر السنين قبولها للالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وأظهرت علاوة على ذلك القدرة والاستعداد لتنفيذ تلك الالتزامات.

وفي هذا السياق، أقدمت جمهورية موزمبيق على الاعتراف الرسمي بدولة فلسطين كدولة مستقلة وذات سيادة، على غرار علاقاتنا الدبلوماسية القائمة مع دولة إسرائيل. ذلك هو الأساس الذي نتبنى عليه رؤية حل الدولتين، وجود دولتين مستقلتين وذات سيادة، إسرائيل وفلسطين، كلتاهما عضوين كاملي العضوية في الأمم المتحدة، تتعايشان كجارتين صالحتين، جنباً إلى جنب في سلام وأمن، وفقاً لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة.

ونود التأكيد مجدداً، كما فعلنا خلال جلسة مجلس الأمن، على الحق المشروع لدولة فلسطين في نيل العضوية الكاملة في أسرة الأمم المتحدة. إن حرمان فلسطين من هذا الحق يبرهن بجلاء على ضرورة إصلاح مجلس الأمن والحاجة الملحة لإصلاحه.

إن اعتماد القرار 262/76 بالإجماع في 26 نيسان/أبريل 2022 والمعنون، "تكليف دائم بعقد مناقشة للجمعية العامة عندما يتم استخدام حق النقض في مجلس الأمن"، شهادةً على دعوة جميع أعضاء الأمم المتحدة المتجددة إلى إصلاح أهم أجهزتها، أي مجلس الأمن.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): بعد نحو سبعة أشهر من هجمات حماس الإرهابية في إسرائيل، بلغ التوتر في الشرق الأوسط أشده.

لقد نددت سويسرا بكل من الهجوم الذي شنته إسرائيل على القنصلية الإيرانية في دمشق في 1 نيسان/أبريل والهجمات المنسقة التي شنتها إيران على إسرائيل يومي 13 و 14 نيسان/أبريل.

أمام العواقب المأساوية التي يتكبدها المدنيون جراء النزاع في الشرق الأوسط، ومخاطر تحوله إلى نزاع إقليمي، دعونا فعليا في مناسبات عدة إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، وكما أكدت تلك القرارات، يجب على جميع الأطراف أن تحترم احتراماً صارماً التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ولكن، وبدلاً من الوقف الفوري لإطلاق النار والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذي طالب به القرار 2728 (2024)، تزداد الحالة في غزة سوءاً. لا يزال شعب بأكمله، يرزح أصلاً تحت وطأة الأعمال العدائية والنزوح ويفوق تعداده المليوني نسمة وبينهم أعداد هائلة من الأطفال، يواجه خطر المجاعة الوشيكة. ونذكر أن استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب محظور تمامًا بموجب القانون الدولي الإنساني ويشكل جريمة حرب.

وفيما يتعلق بالحالة في رفح، يساور سويسرا قلق عميق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية التي يمكن أن تترتب على هجوم عسكري واسع النطاق على السكان المدنيين مباشرة وعلى إيصال المساعدات الإنسانية. يحدونا التساؤل عن كيفية شن هجوم في منطقة مكتظة بالسكان مثل رفح مع الامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني.

أكدت محكمة العدل الدولية في كانون الثاني/يناير الماضي على الضرورة الملحة لإدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة. ولذلك ترحب سويسرا بالتقارير التي تفيد بزيادة المساعدات الإنسانية التي تصل إلى غزة في الأسابيع الأخيرة. إلا أن حجم هذه المساعدات لا يزال دون مستويات ما قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر، وهي بكل وضوح لا تكفي نظرا لاحتياجات السكان الهائلة. لذا يتعين تكثيف جميع كافة الجهود لضمان إمكانية إيصال المساعدات اللازمة عبر جميع المعابر وتوزيعها في شتى أنحاء قطاع غزة.

وفي الوقت نفسه، تعرب سويسرا عن قلقها العميق إزاء مستويات العنف غير المسبوقة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وتشجب جميع أعمال العنف ضد المدنيين. إن الأعمال

العنيفة التي يقترفها المستوطنون وتشريد مجتمعات محلية بأكملها أمر لا يمكن قبوله.

وتؤيد سويسرا عمل مجلس الأمن القائم على قدرة أعضائه على التفاوض والتوصل إلى هدف مشترك. عقب تكرار استخدام الفيتو منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، سعت سويسرا بفعالية للتوصل إلى توافق في المجلس أفضى إلى اعتماد ثلاثة قرارات ملزمة – وهي القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024).

وفيما يتعلق بمشروع القرار الذي قدمته الجزائر دعما لطلب فلسطين نيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة (S/2024/312)، امتنعت سويسرا عن التصويت عليه من دون معارضته. فقد اعتبرنا أن السياق الراهن المتسم بانعدام الثقة وعدم الاستقرار لم يكن مواتياً لمثل هذا الإجراء، وأنه من الأجدى المضي قدماً في انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة كعضو كامل العضوية في وقت يتماشى فيه مثل هذا الإجراء مع منطق السلام الناشئ.

بيد أن هذا الامتناع لا يمس بدعمنا الراسخ لحل الدولتين الديمقراطيتين، المتعايشتين جنباً إلى جنب في سلام، ضمن حدود آمنة معترف بها منذ عام 1967، على أن يكون قطاع غزة جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المستقبلية.

واستناداً إلى هذا الهدف، تعرب سويسرا عن استعدادها التام لدعم جميع الجهود المتضافرة لاستعادة ديناميكية سلام ناشئة وأفق سياسي للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

السيدة آل ثاني (قطر)**:** السيد الرئيس، أشكرك على عقد هذا الاجتماع الهام في إطار البند المعنون، "استخدام حق النقض".

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلي بهما باسم مجموعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/75/PV.74). إن اجتماعنا اليوم هو الرابع في سلسلة اجتماعات الجمعية العامة بشأن غزة في إطار مبادرة الفيتو. حيث ينعقد هذا الاجتماع على إثر استخدام الفيتو في المجلس في 18 من الشهر المنصرم نيسان/أبريل (انظر S/PV.9609) لإحباط مشروع القرار الذي قدمته الجزائر الشقيقة باسم المجموعة العربية بشأن قبول دولة فلسطين عضوًا في الأمم المتحدة (S/2024/312).

وفي هذا الصدد تجدد دولة قطر أسفها البالغ لفشل المجلس في اعتماد مشروع القرار المذكور. وتعده حدثًا حزينًا للعدالة وانتكاسة لجهود إحلال السلام في المنطقة.

وتؤكد دولة قطر في هذا الصدد على موقفها الثابت إزاء مشروعية وعدالة طلب الأشقاء الفلسطينيين في نيل العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وخاصةً وأن الطلب الفلسطيني يستوفي الشروط والمعايير الواردة في المادة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة. كما ترى دولة قطر أنه قد حان الوقت لإنصاف المجتمع الدولي ومجلس الأمن الشعب الفلسطيني الشقيق وإنهاء الظلم التاريخي المفروض عليه وذلك بقبول دولته ضمن الأسرة الدولية.

وذلك اتساقًا مع الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، واستجابةً لتطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق الذي يناضل من أجل الحرية والعدالة وتقرير المصير والاستقلال.

ينعقد اجتماعنا اليوم في ظل ظروف إنسانية وسياسية بالغة الخطورة، وذلك في ضوء استمرار الكارثة الإنسانية غير المسبوقة في قطاع غزة جراء العدوان الإسرائيلي المستمر ضد أشقائنا الفلسطينيين منذ أكثر من ستة أشهر، حيث بلغ عدد الضحايا أكثر من 34 000 وعشرات الآلاف من الجرحى والمفقودين تحت الركام، غالبيتهم من النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، تدين دولة قطر بأشد العبارات التهديدات الإسرائيلية باقتحام مدينة رفح. ويرفض بلدي رفضا قاطعا شن أي عملية عسكرية في رفح ويحذر من وقوع كارثة إنسانية في المدينة.

وفي هذا الصدد، تجدد دولة قطر دعوتها مجلس الأمن للاضطلاع بمسؤولياته واتخاذ التدابير اللازمة للوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي وضمان وصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين ووقف سياسة العقاب الجماعي والتجويع باستخدام الغذاء كسلاح. ونشدد على ضرورة توفير الحماية التامة للمدنيين بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

كما أنتهز هذه الفرصة لتجديد ترحيب دولة قطر بتقرير فريق الاستعراض المستقل بشأن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي كلفها الأمين العام للأمم المتحدة، وما تضمنه من إنصاف لوكالة الأونروا. وندعو الدول المانحة كافة إلى مواصلة وزيادة دعمها للأونروا لمواجهة التحديات غير المسبوقة التي تواجهها، وخاصة في ظل الأزمة الإنسانية الكارثية في غزة .

وعلى الرغم من التحديات الراهنة، فإنّ دولة قطر لا تزال مستمرة في جهودها وجهود وساطتها بالشراكة مع جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك للوصول إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة بغية إطلاق سراح الأسرى والمحتجزين وضمان وصول المزيد من المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين في القطاع، مما يمهد لإطلاق عملية سياسية جادة تقود إلى تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

ختاما، تجدد دولة قطر موقفها الثابت والتاريخي الداعم لصمود الشعب الفلسطيني الشقيق وقضيته العادلة وفقا لقرارات الشرعية الدولية وفي إطار مبادرة السلام العربية التي تضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. كما تؤكد دولة قطر على أنّ قبول عضوية فلسطين في الأمم المتحدة هو حق راسخ ويمثل خطوة أساسية ومصيرية في إطار الحل العادل والشامل والنهائي للقضية الفلسطينية. وفي هذا الصدد، نجدد دعوتنا لمجلس الأمن إلى اتخاذ القرار الصحيح والعادل من خلال التوصية بقبول طلب فلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): منذ اندلاع الهجمات الإرهابية التي شنتها حماس والعمليات العسكرية الإسرائيلية اللاحقة، عقدت الجمعية العامة العديد من الجلسات العامة لمناقشة الحالة الراهنة في غزة عملا بالقرار 262/76. وترى جمهورية كوريا أن الجلسة العامة اليوم تكتسي أهمية خاصة لأنها تتعلق بمسائل الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة.

تتفهم كوريا، التي كان عليها أن تخوض عملية طويلة لتُقبَل أخيراً في الأمم المتحدة قبل ثلاثة عقود، أكثر من أي بلد آخر تطلعات فلسطين إلى قبولها في الأمم المتحدة. تحلم فلسطين وشعبها بالحصول على العضوية الكاملة في هذه المنظمة منذ أول طلب تقدمت به فلسطين في عام 2011 أو ربما منذ خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين في عام 1947. ونعتقد أن تطلعات الشعب الفلسطيني ستصبح حقيقة يوما ما عندما يحين الوقت في المستقبل مثلما تحقق حلم كوريا قبل ثلاثة عقود.

لقد صوتت جمهورية كوريا مؤيدة لمشروع قرار مجلس الأمن (S/2024/312) بشأن قبول فلسطين في الأمم المتحدة (انظر S/PV.9609) مع إيلاء الاعتبار الواجب للظروف ذات الصلة، بما في ذلك ضرورة تجديد وتعزيز الجهود الرامية إلى تنشيط المسار المفضي إلى حل الدولتين.

والواقع أن الأمر كان عسيرا ولم يكن القرار سهلاً لكوريا. وفيما يتعلق بالمعايير المبينة في المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة، فقد طرحت العديد من الآراء في عملية الاستعراض الداخلي التي أجريناها ولم يكن تصويتنا المؤيد اعترافا ثنائيا بفلسطين كدولة. ولكن ما جعلنا نصوت مؤيدين لمشروع القرار هو الحاجة الملحة لتنشيط المفاوضات بين الطرفين.

ما فتئت المفاوضات بين الطرفين بشأن حل الدولتين متوقفة منذ عقود. وفي خضم هذا الجمود، ذكّرنا النزاع المأساوي في غزة بالضرورة الملحة لاستئناف تلك المفاوضات لإرساء أسس السلام المستدام في الشرق الأوسط.

وكما أكد العديد من الأعضاء، فإن قبول فلسطين عضوا في الأمم المتحدة قد يكون له أثر إيجابي على استئناف المحادثات بين الطرفين.

ومع ذلك، تمكنا مرة أخرى بهذه المناسبة من أن نرى جميع أعضاء مجلس الأمن يتشاركون الهدف نفسه المتمثل في حل الدولتين. وأصبحنا أيضا واثقين من أن اتباع نهج شامل لعملية السلام في الشرق

الأوسط ككل قد يكون وسيلة مجدية أخرى للاقتراب من هذا الحل الطويل الأجل.

وتعرب جمهورية كوريا عن استعدادها للمشاركة في المداولات التي يجريها مجلس الأمن للمضي قدما بالسلام والاستقرار في الشرق الأوسط بناءً على رؤية حل الدولتين بوصفها وجهة طويلة الأمد.

ويجب إنهاء الحالة الراهنة في غزة على الفور من أجل الوصول إلى تلك الوجهة الطويلة الأمد. وفي هذا الصدد، تود جمهورية كوريا أن تؤكد مجددا موقفها الثابت الذي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، إلى جانب إطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين وتوسيع نطاق المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء غزة. وينبغي ألا تتم أية عملية برية في رفح.

السيد أغييمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): من المؤسف عقد جلسة اليوم نتيجة استخدام عضو دائم في مجلس الأمن لحق النقض (انظر S/PV.9609). وهو ما يسلط الضوء مرة أخرى على الشواغل القوية التي تساور غانا والعديد من البلدان الأخرى إزاء استمرار الإبقاء على هذا الامتياز الذي عفا عليه الزمن والذي كثيرا ما استخدم لإحباط عملية صنع القرار القائمة على الديمقراطية في مجلس الأمن والنهج الجماعي المطلوب لصون السلام والأمن في نظام عالمي متغير.

لقد جاء حق النقض الأخير المعارض لقبول العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة خلافا للتطلع الساحق لكثيرين إلى رؤية دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في هذه المنظمة. ومع أن بعض الدول لا تزال ترفض حتى الآن الاعتراف بدولة فلسطين، فإن 140 دولة عضوا، بما فيها غانا، تعترف بدولة فلسطين. ولذلك لا ينبغي الخلط بين قبولها في الأمم المتحدة والاعتراف بها دولة أو بحقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

ونظل غير مقتنعين بالتبرير المقدَّم للتصويت المعارض في مجلس الأمن. وفيما يتعلق بغانا التي اعترفت بدولة فلسطين في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، لا يساورنا شك في أن عضوية فلسطين الكاملة في نهاية المطاف في هذه المنظمة ستؤثر تأثيرا إيجابيا على السلام الدائم والاستقرار العالمي استنادا إلى مساهماتها الكاملة وغير المقيدة والتزامها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

في الواقع، ومع ملاحظة العديد من الأخطاء التي ربما ارتُكبت بشأن القضية الفلسطينية في الماضي، فإن الالتزام الأصلي الذي تعهد به المجتمع الدولي في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، برؤية وجود دولتي إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها وبفهم مشترك للأمن المتبادل، ينبغي أن يكون دافعا قويا لتصحيح أخطاء الماضي وبناء مستقبل أكثر إشراقا للشرق الأوسط.

فالشرق الأوسط، كما نرى جميعا، يقف مرة أخرى على حافة الهاوية، ووضع فلسطين الذي لم يحل هو خط الصدع الرئيسي الذي ما فتئ يثير الهشاشة في المنطقة بأسرها وخارجها.

لذلك، ترى غانا أنه تقع على عاتقنا جميعا مسؤولية مساعدة الأطراف على عكس مسار هذه الأمور. ويجب علينا أن نحشد عزما موحدا لدعم وقف فوري ودائم لإطلاق النار والتنفيذ الكامل وغير المشروط لقرار مجلس الأمن 2728 (2024) وجميع القرارات الأخرى ذات الصلة، وكذلك للإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن، وتعزيز الإجراءات من أجل إعطاء معنى حقيقي للالتزامات بتقديم المساعدات الإنسانية على نطاق واسع في غزة وضمان سلامة وأمن جميع العاملين في المجال الإنساني.

إنحصيلة الحرب في غزة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر مدمرة، وإطالة أمدها أمر غير مقبول. إننا نشعر بالأسى بشكل خاص إزاء التفاصيل التي ظهرت عن المقابر الجماعية التي تم العثور عليها حول مستشفى ناصر ومستشفى الشفاء بعد انسحاب قوات جيش الدفاع الإسرائيلي. ونؤيد الدعوة إلى إجراء تحقيق دولي مستقل في هذا الحادث المثير للقلق وتحديد المسؤولية عنه، حسب الاقتضاء.

كما تشعر غانا بقلق خاص إزاء التداعيات الإقليمية المتزايدة للصراع في غزة. إننا نأسف للحوادث الأخيرة التي وقعت عبر الحدود، والتي أدت إلى تصعيد التوترات وانعدام الأمن في المنطقة وهددت السلام والأمن العالميين. لقد درسنا لقطات الهجمات الصاروخية

الانتقامية التي وقعت في 14 نيسان/أبريل ومساراتها وقدراتها الكامنة، وننتهز هذه المناسبة كي نحث على التهدئة الحازمة للتوترات الإقليمية.

إننا نناشد بقوة بلدان الشرق الأوسط أن تضع استقرار المنطقة فوق كل اعتبار، وأن تفتح، في الوقت المناسب، صفحة جديدة للعلاقات، من أجل جوار يسوده السلام والتسامح واحترام وحدة أراضي بعضها البعض. كما نحث أصدقاء المنطقة على اتخاذ مواقف لا تخل بتوازن القوى في المنطقة، لأن هذه الجهود لن تعزز الردع ولن تخدم قضية السلام.

لا شك أن قضية فلسطين معقدة، وحلها معقد، ولكنها أيضاً حالة يجب أن نتحلى بالشجاعة لمواجهتها بموضوعية، واضعين في اعتبارنا تاريخ المنطقة وتطلعات الأمتين إلى السلام والاستقرار والأمن.

إن غانا، بوصفها بلدا محبا للسلام ولكونها ترتبط بعلاقات مع كل من دولة إسرائيل ودولة فلسطين، تجدد دعوتها للسلام في فلسطين، وتحث على تنشيط عملية السلام لمعالجة الشواغل المتبادلة التي ينبغي بالضرورة لدول الجوار أن تحلها، بما لا يقتصر على قبول عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة. إن الغيوم التي تخيم حاليا على سماء الشرق الأوسط تنذر بالسوء، وعلينا جميعا أن نفعل ما بوسعنا لتحقيق أفق أفضل.

السيد هاشم (لبنان): أتوجه بالشكر إلى الرئيس على عقد هذه الجلسة.

يؤيد لبنان البيان الذي أدلى به وفد دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، نيابة عن مجموعة الدول العربية (انظر A/78/PV.74).

يعبر لبنان عن الأسف الشديد لعدم تمكن المجلس، في 18 نيسان/أبريل، من اعتماد مشروع القرار (S/2024/312) المقدم من الجزائر الذي يوصي بمنح فلسطين عضوية كاملة في هذه المنظمة (انظر S/PV.9609). ونرى أن فشل المجلس في اعتماد مشروع القرار يساهم في إطالة أمد الصراع. لذا فإن عدم اعتماد المجلس لمشروع القرار بحجة أن الوقت غير مؤات للاعتراف بدولة فلسطين لا يسهم سوى بإطالة معاناة الشعب الفلسطيني.

ونظرا للشلل الذي أظهره مجلس الأمن تجاه تلك المسألة، نتطلع قدما لعقد الجلسة العامة التاسعة والأربعين للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة الأسبوع المقبل. وستكون هذه الجلسة فرصة ليتحدث المجتمع الدولي بصوت واحد وواضح ليقر ويطالب بحق فلسطين بأن تأخذ مكانها الطبيعي في هذه المنظمة.

نحيي الدول التي اعترفت مؤخراً بفلسطين والتي انضمت إلى أكثر من 140 دولة سبق أن اعترفت بها. ونحث المزيد من الدول على الإقدام على هذه الخطوة النبيلة والمبدئية التي تدعم جهود التوصل لحل الدولتين.

فلسطين دولة محبة للسلام، أخذت مراراً وتكراراً على نفسها احترام الالتزامات التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة. وهي قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات وراغبة بذلك. إضافة إلى توافر مكونات الشعب والسلطة والجغرافيا.

تقع على أعضاء مجلس الأمن مسؤولية جماعية وفردية في الضغط باتجاه تنفيذ القرارات الصادرة عنه، وآخرها القرار 2728 (2024). والعمل على خفض التصعيد في المنطقة ووقف الحرب في غزة بدون تأخير لتدارك خروج الأمور عن السيطرة.

نحن نشهد بوضوح منذ سبعة أشهر ارتباط أمن منطقة الشرق الأوسط وفلسطين بالعالم. وامتداد رقعة الحرب لم يعد خطرا، بل هو واقع. فانتهاكات إسرائيل المستمرة واليومية لسيادة دول الجوار، وفي طليعتها لبنان، تتزايد، واضعة أمن واستقرار المنطقة على المحك.

لبنان دفع في الماضي، ويدفع حاليا الثمن الأغلى، لعدم وجود دولة فلسطينية. فالاعتراف بدولة فلسطين هو الحل الأمثل والوحيد لمشاكل المنطقة. وهو السبيل إلى الاستقرار وهو الطريق للوصول إلى الأمن والأمان.

إن قيام الدولة الفلسطينية وعودة اللاجئين الفلسطينيين إليها هو موقف لبنان الراسخ. لبنان يعمل للوصول إليه، مع إخوانه العرب ومع شركائه الدوليين. وكل حل لا يلحظ قيام الدولة الفلسطينية يبقى

منقوصاً ولا يحقق العدالة والإنصاف، مما يجعله هشاً وقابلاً للنقض في أي وقت.

لذلك نطالب مجددا بالعمل بشكل جدي على إعادة إحياء الأفق السياسي لحل الدولتين، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وفق مرجعيات الحل. وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية في بيروت لعام 2002. وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة.

من رحم المعاناة يولد الأمل. ونحن نسأل، بعد كل ما حصل: ألم يحن الوقت لتحقيق حل الدولتين؟ ألم ندرك جميعنا هنا أن هناك شعباً فلسطينياً يستحق الحياة، تواق إلى إنشاء دولته المستقلة؟ إذا لم تحن الفرصة الآن، فإنها لن تأتي أبدا. فلنعط السلام فرصة.

السيد فرانسا دانيس (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة قبل استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة. تتيح جلسة اليوم فرصة للتحضير للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، التي نأمل أن تتخذ فيها هذه الجمعية العامة إجراءات ملموسة وحاسمة.

تشعر البرازيل، شأنها شأن كل عضو آخر تقريبا في هذه المنظمة، بالاستياء إزاء فشل مجلس الأمن في وضع حد للانتهاكات الصارخة للقانون الدولي التي تحدث في غزة وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة. تحدث هذه الانتهاكات في سياق فشل المجتمع الدولي منذ عقود في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. إن استُخدام حق النقض غير المبرر في مجلس الأمن يوم 18 نيسان/أبريل (انظر S/PV.9609) كان مخالفاً لموقف هذه الجمعية العامة بالذات. ويقع على عاتق هذه الجمعية، وهي الهيئة التداولية الرئيسية في الأمم المتحدة، البت في أي طلبات عضوية مثل طلب دولة فلسطين. ودور المجلس في مسألة القبول هو التوصية والإحالة إلى هذه الهيئة ليبت فيها. لذلك نثني على جميع أعضاء المجلس الذين فهموا دورهم على وجه التحديد في هذه العملية، لا سيما الأعضاء الذين أيدوا توصية إيجابية، على الرغم من أنهم ما زالوا يكفون عن الاعتراف الثنائي بالدولة الفلسطينية لأسباب سياسية.

فدولة فلسطين حقيقة قانونية وسياسية. ورغم أنها ليست بعد عضواً رسمياً في هذه المنظمة، فقد اعترفت بها صراحة أكثر من 140 بلداً، بما فيها البرازيل، وتقيم علاقات دبلوماسية معها. ويتجلى هذا الواقع كذلك من خلال عضوية فلسطين الفاعلة والمسؤولة في المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ووكالات الأمم المتحدة.

إن العرقلة المستمرة، من داخل المجلس، لصلاحية الجمعية العامة في اتخاذ قرار بشأن عضوية فلسطين إنما تشجيع الذين يفضلون، من خلال إنكار الواقع القانوني لدولة فلسطين، عدم منح الفلسطينيين الحقوق والحماية التي يتمتعون بها بموجب القانون الدولي – الذين يتوقعون أن يأتي حل لهذا النزاع المستمر منذ عقود بأعجوبة بعد مأساة غزة، بمجرد تجديد الالتزام بعملية تفاوضية لا تزال عالقة منذ زمن طويل وتعمد أحد الطرفين تعطيلها.

إن المذبحة الجارية في غزة، والاحتلال غير القانوني المستمر، والمحاولات المتكررة لضم أجزاء من الأرض الفلسطينية، وتبلور نظام قانوني يميز ضد الفلسطينيين في أرضهم، كلها نتائج لرفض الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه الأساسي في تقرير المصير على قدم المساواة مع الدول الأخرى. وسيكون قبول فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة عنصراً جديداً قوياً للتغيير في هذه العملية.

لا يتمتع مجلس الأمن بصلاحيات فحسب، بل عليه التزامات أيضاً. فهو يمثل مصالح عموم أعضاء الأمم المتحدة الذين يتصرف نيابة عنهم. أما الجمعية العامة، من جانبها، فلا تجمع كل الأعضاء فحسب، بل تتحمل أيضاً مسؤولية تاريخية في إعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، كما كانت لها مسؤولية بحق في إنشاء دولة إسرائيل. ولا يمكن إعاقة ممارسة هذه الصلاحية باستخدام لا يمكن تبريره لحق النقض في مجلس الأمن. لذلك نتطلع إلى استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

ويحدونا الأمل في أن تُستغل هذه الدورة لرسم مسار لا رجعة فيه نحو تحقيق حل الدولتين، بما يشمل توجيه انتباه مجلس الأمن إلى أن الجمعية العامة مستعدة لقبول دولة فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤكد المملكة المتحدة من جديد التزامها بإحراز تقدم نحو حل الدولتين، الذي تعيش بموجبه إسرائيل في أمن وأمان إلى جانب دولة فلسطينية ذات سيادة وتتوفر لها مقومات البقاء.

ويجب أن يوفر لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة أفقاً سياسياً لرسم مسار موثوق نحو إقامة دولة فلسطينية وبناء مستقبل جديد، ويجب أن يكون مساراً لا رجعة فيه. وذلك أمر لا يرجع القرار فيه كلياً إلينا، ولكن ينبغي أن يسهم اعترافنا بدولة فلسطينية في تحقيق ذلك. ونعتقد أن هذا الاعتراف بإقامة دولة فلسطينية ينبغي ألا يأتي في بداية عملية جديدة، ولكن ليس من الضروري أن يأتي في نهاية العملية.

ويجب أن نبدأ بإيجاد حل للأزمة الحالية في غزة. إن غزة أرض فلسطينية محتلة ويجب أن تكون جزءاً من دولة فلسطينية في المستقبل. لكن لا تزال حماس تسيطر على أجزاء من قطاع غزة ولا يزال الرهائن الإسرائيليون في الأسر. وذلك يدل على أننا ما زلنا في بداية العملية. ومن الخطوات الأساسية التي لا مفر منها على طريق السلام الدائم ضمان ألا تعود حماس مسؤولة عن غزة وإنهاء قدرتها على شن هجمات ضد إسرائيل، ومنها أيضاً العمل معاً لدعم الحكومة الفلسطينية الجديدة في اتخاذ الخطوات التي تشتد الحاجة إليها في مجال الإصلاح واستئناف الحكم في غزة، وفي الضفة الغربية.

ولهذا السبب امتنعت المملكة المتحدة عن التصويت على مشروع قرار مجلس الأمن (S/2024/312) في 18 نيسان/أبريل (انظر S/PV.9609). ويجب أن نواصل التركيز على التحدي الفوري الذي يواجه المدنيين الأبرياء في الوقت الحالي. ويعني ذلك الاستمرار في دعم اتفاق يكفل وقف القتال مؤقتاً، ثم إحراز تقدم نحو وقف مستدام لإطلاق النار دون العودة إلى الدمار والقتال والخسائر في الأرواح.

لقد تحدث وزير خارجية بلدي مع رئيس الوزراء الجديد للسلطة الفلسطينية، محمد مصطفى، وعرض عليه دعم المملكة المتحدة في الوقت الذي تنفذ فيه حكومته إصلاحات تشتد الحاجة إليها. فلا بد من سلطة فلسطينية فعالة لتحقيق السلام الدائم والتقدم نحو حل الدولتين.

ونحن نعمل بصفة عاجلة على زيادة المساعدات المقدمة إلى غزة، بما في ذلك مضاعفة دعمنا للأراضي الفلسطينية المحتلة ثلاث مرات في السنة المالية الماضية ليبلغ أكثر من 100 مليون جنيه إسترليني.

وسنواصل العمل على وجه السرعة للمساعدة في إحلال السلام وتحفيز العملية السياسية نحو حل الدولتين الذي يكفل العدالة والأمن لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين.

السيد سوا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المهمة في إطار البند 63 من جدول الأعمال، "استخدام حق النقض"، على النحو المطلوب في القرار 262/76 لعام 2022، بعد أن مارس عضو دائم في مجلس الأمن حق النقض (انظر S/PV.9609). ونعتقد أن هذه المناقشة تتيح للدول الأعضاء فرصة قيمة للنظر في تأثير حق النقض على أداء مجلس الأمن وفعاليته في الوفاء بولايته ومن حيث صلته بحياة الأشخاص وسبل عيشهم والحالات القطرية ذات الصلة.

وفي الجلسة التي عقدت يوم 18 نيسان/أبريل في مجلس الأمن للنظر في مشروع القرار الذي اقترحته الجزائر في إطار بند جدول الأعمال المعنون "قبول أعضاء جدد" (S/2024/312)، صوتت سيراليون مؤيدة مشروع القرار، دعماً لتطلعات الشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولة.

وخلال المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، التي عقدت في اليوم نفسه (انظر S/PV.9608)، أوضح وزير الخارجية والتعاون الدولي لسيراليون موقفنا من هذه المسألة، أي في سياق طلب قبول دولة فلسطين عضواً في الأمم المتحدة، بعد 13 عاماً من نظر لجنة مجلس الأمن المعنية بقبول

الأعضاء الجدد في طلب فلسطين لأول مرة. وقال إن سيراليون تقر بأساس هذا الطلب، الذي نعتبره مشروعاً ومن شأنه أن يمهد الطريق نحو أفق سياسي يرتكز على مبادئ حل الدولتين، استناداً إلى قرار الجمعية العامة 181 (د-2) الذي يوصي بإقامة دولة عربية مستقلة ودولة يهودية مستقلة، وبما يتماشى مع المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة، إضافة إلى الإرشادات الواردة في الفتوى الصادرة من محكمة العدل الدولية في 28 أيار/مايو 1948 بشأن شروط قبول الدول في عضوية الأمم المتحدة.

ونأسف لعدم اعتماد مشروع القرار. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن عضوية فلسطين كانت ستسهم بصورة أفضل في إقامة نظم ومعايير حوكمة وسلام وأمن فعالة في فلسطين، بما يتماشى مع القيم المعيارية للأمم المتحدة المتمثلة في الثقة وبناء التحالفات والتعاون، وكان ذلك سيفضي في نهاية المطاف إلى تعزيز حل الدولتين.

ربما قد تأخر قبول دولة فلسطين في عضوية الأمم المتحدة، غير أنه لا يمكن حرمانها من هذا الحق. وإن امتد مسار الأخلاق في هذا الكون، فمآله حتماً إلى العدالة.

في سياق النزاع الدائر، تعرب سيراليون عن بالغ القلق إزاء الدمار الذي ما زال يعاني منه الفلسطينيون والإسرائيليون منذ الهجوم الشنيع الذي لا يمكن تبريره والذي شنته حماس على المدنيين الإسرائيليين في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. لذلك نحث أطراف النزاع على التحلي بالحكمة في مشاركتهم خلال هذه المرحلة من المفاوضات لضمان تحقيق سلام دائم.

ولا جدال في أن مجلس الأمن يحتاج إلى الإصلاح ليعكس الحقائق الجيوسياسية الراهنة. إن مسألة حق النقض واحدة من المجموعات الخمس في مناقشات الإصلاح الجارية في الجلسة العامة غير الرسمية للجمعية العامة، ويحدونا وطيد الأمل أن تتوصل الدول الأعضاء إلى اتفاق بشأن إلغاء حق النقض أو تقليص استخدامه بشكل كبير.

السيد عبد المغيث (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئيس على عقد مناقشة اليوم العامة، عملا بالقرار 262/76، بشأن استخدام أحد أعضاء مجلس الأمن الدائمين لحق النقض في 18 نيسان/أبريل بشأن مشروع القرار (S/2024/312) الذي يوصي بقبول دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة (انظر S/PV.9609). تتواصل الإبادة الجماعية في غزة اليوم على مرأى ومسمع من العالم لأكثر من ستة أشهر دون توقف. وقُتل أكثر من 000 35 شخص، 70 في المائة منهم من النساء والأطفال. وقد أُصيب أكثر من 000 77 مدني، وفُقد العديد منهم، قبل أن يُعثر عليهم لاحقا في مقابر جماعية. ومع أن شدة الفظائع الحالية لا تضاهيها أي أحداث مماثلة في الماضي، إلا أن الاضطهاد المستمر والفظيع ليس غريباً على الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد تحمل هذا الاضطهاد لمدة 75 عاماً جراء الرفض المستمر للاعتراف بدولته وفرض احتلال قمعي عليه. وجميعنا يعلم كيف تحولت غزة إلى أكبر سجن مفتوح في العالم وكيف يستمر الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية من خلال المستوطنات غير القانونية.

لقد ظل حل الدولتين، الذي تعترف به تقريباً جميع الدول باعتباره المسار الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق سلام دائم في المنطقة، بعيد المنال لعقود بسبب عدم امتثال إسرائيل الواضح.

وعليه، بات من الضروري اليوم أن يعترف المجتمع الدولي بدولة فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن يكون نقطة انطلاق مهمة نحو تحقيق حل الدولتين وإحلال سلام مستدام في الشرق الأوسط لاحقا.

والواقع أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تؤيد اليوم قبول دولة فلسطين عضواً كاملة العضوية في الأمم المتحدة. ولذلك، فإنه لمن دواعي الأسف الشديد أن يتم تعطيل ذلك من خلال استخدام حق النقض في مجلس الأمن (انظر S/PV.9609)، ضاربين عرض الحائط بإرادة غالبية دول العالم والرأي العام العالمي وآفاق إحلال سلام في الشرق الأوسط.

إن التفويض المطلق الذي مُنح لإسرائيل من خلال عرقلة الجهود في مجلس الأمن لضمان وقف فوري ودائم لإطلاق النار قد منحها في

الواقع رخصة لمواصلة فظائعها واحتلالها. ومما لا شك فيه أن استخدام حق النقض لعرقلة العضوية الكاملة لفلسطين سيزيد من تماديها.

واليوم، وعلى الرغم من الاستنكار العالمي وتحذير الأمم المتحدة من وضع كارثي، نشهد تعنت إسرائيل بشأن اجتياح رفح، بغض النظر عن اتفاق الهدنة. ونعتقد أنه رغم تأخر الوقت، لا يزال هناك مجال لتصحيح أخطاء الماضي المتمثلة في دعم القوة القائمة بالاحتلال سياسياً وعسكرياً.

وتنضم بنغلاديش مجدداً إلى الغالبية العظمى من دول وشعوب العالم في المطالبة بوقف فوري لإطلاق النار في غزة لحماية أرواح الفلسطينيين التي لا تقل قيمة عن أرواح الشعب الإسرائيلي. يجب على الجميع احترام المبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويجب على البلدان التي تملك استخدام حق النقض في مجلس الأمن أن تحرص على ألا تؤدي أفعالها إلى عرقلة الجهود الدولية لمكافحة جرائم الفظائع الجماعية ضد المدنيين. إننا نحث جميع البلدان، وخاصة تلك التي تدعو من أجل حماية المدنيين، أن تتخذ إجراءات أشد وأكثر حسماً ضد جرائم الفظائع الجماعية المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي الختام، نود أن نؤكد مجددا دعمنا القوي لقبول دولة فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وندعو جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الأعضاء في مجلس الأمن، إلى اتخاذ تدابير جماعية فعالة لتحقيق هذه الغاية. لنخلص جميعًا في بذل الجهود لتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط، على أن يشمل ذلك إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على أساس حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. إننا نحث مجلس الأمن على اتخاذ تدابير فورية ملموسة، بما يتماشى مع الولاية الحاسمة المنوطة به في صون السلم والأمن، لتنفيذ القرار 2728 (2024) دون تأخير في محاولة لاستعادة الثقة في هذا الجهاز المهم بشكل خاص والأمم المتحدة بشكل عام.

السيد غوميز هيرناندیز (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): نأسف لأن استخدام حق النقض (انظر S/PV.9609) قد عرقل مجدداً عمل مجلس الأمن ليحول هذه المرة دون إحراز تقدم بشأن طلب قبول فلسطين عضواً في المنظمة.

لقد عهدنا بشكل جماعي إلى مجلس الأمن، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، بصلاحية اتخاذ إجراءات بالنيابة عن كافة الدول الأعضاء. وعليه، حين يُعرقل عمل هذا الجهاز باستخدام حق النقض، فإن التداعيات تطال جميع الدول الأعضاء.

تؤيد إسبانيا جميع المبادرات التي تهدف إلى الحد من استخدام حق النقض، مثل مدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية أو المبادرة الفرنسية – المكسيكية، فيما يتعلق بحالات الفظائع الجماعية وغيرها، وذلك بهدف إصلاح مجلس الأمن الذي سيفضي إلى إلغائه.

إننا نمر بلحظة فاصلة في منطقة الشرق الأوسط. والحالة بالغة الخطورة، ولا يمكن العودة إلى ما كان عليه الحال قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر. يجب علينا المضي صوب حل مستدام للنزاع لمنع تكراره وتجنب مواجهتنا لحرب جديدة ومدمرة في المنطقة مرة تلو الأخرى.

وإضافة إلى التدابير العاجلة التي يجب علينا اتخاذها – من وقف فوري ودائم لإطلاق النار، وإطلاق سراح الرهائن، وإيصال مساعدات إنسانية وفيرة – فإن التوصل إلى حل سياسي يكتسي أهمية قصوى. جميعنا يدرك ويقر بطابع هذا الحل: تنفيذ حل الدولتين الذي يشكل الاعتراف بالدولة الفلسطينية عنصرا أساسياً فيه. ولهذا اتخذت إسبانيا قرارها بالاعتراف بفلسطين في غضون الأسابيع المقبلة.

وبصفتنا دولة عضواً ملتزمة التزاماً راسخاً بتعددية الأطراف، نعتقد أن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تظل متفرجة على عملية تنفيذ حل الدولتين، بل يجب أن تمسك بزمام الأمور. لذلك، تدعم إسبانيا حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وسيوفر الاعتراف بفلسطين وقبولها الأفق السياسي المطلوب للشعب الفلسطيني. علاوة على ذلك، فإن الاعتراف بفلسطين في المنظمة وحصولها على العضوية الكاملة فيها، مع كل ما يتصل بذلك من حقوق ذات صلة، يجب أن يعطي زخماً للعملية الرامية إلى تحقيق حل الدولتين التي

سيكون فيها الجانبان على قدم المساواة – عندما تجري المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين – لاستكمال عملية السلام في الشرق الأوسط التي استُهلت منذ أمد بعيد. ونعرب عن التزامنا بإعادة تنشيط السلطة الوطنية الفلسطينية التي تمثل شريكنا للسلام، وهو ما سيتطلب أيضاً دعماً قوياً من المجتمع الدولي لتولي المسؤولية الكاملة من خلال حكومة موحدة لغزة والضفة الغربية وتنفيذ الإصلاحات المطلوبة.

أخيراً، يعزز الاعتراف بفلسطين التزامنا بحل الدولتين واحترامنا للقانون الدولي تعزيزاً راسخاً، بما في ذلك القرارات ذات الصلة الصادرة عن المنظمة نفسها. واقترحت إسبانيا عقد مؤتمر دولي للسلام مع الطرفين والمجتمع الدولي من أجل مواصلة التقدم في هذا الاتجاه. ويدعم أكثر من 80 بلداً هذا النداء. لذلك تؤكد إسبانيا مجدداً أن الوقت قد حان للعمل بحزم على دعم قبول فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة.

السيد ماو (كمبوديا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري للرئيس على عقد مناقشة اليوم عملاً بالقرار 262/76 الذي يكلف الجمعية العامة بعقد جلسة عند استخدام حق النقض في مجلس الأمن على غرار الحالة الراهنة المتعلقة بقبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة (انظر S/PV.9609).

يعاني الشرق الأوسط منذ فترة طويلة من النزاع وعدم الاستقرار والمآسي الإنسانية. وتتسم المسائل المتعلقة بفلسطين بالتعقيد الشديد ولا تزال مصدر خلاف كبير في عالمنا المعاصر. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً على آرائنا ويوجه النداء الآتي:

أولاً، يجب أن نعيد التأكيد على أن الأوان قد آن لإنهاء الحرب والمواجهة وأن الوقت قد حان الآن لإحلال السلام. لذلك يدعو وفد بلدي إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة بعدما مضى أكثر من ستة أشهر على بدء الحرب وعدد القتلى من الضحايا الأبرياء ومعاناتهم يفوقان التصور.

ثانياً، يسعدنا أن ننوه بقرارات الأمم المتحدة الخمسة بشأن هذه المسألة حيث اتخذت الجمعية العامة قرارين منها في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة (القراران دإط–21/10 و دإط–22/10) واتخذ مجلس الأمن ثلاثة قرارات (قرارات مجلس الأمن 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024))، وآخرها قرار مجلس الأمن 2728 (2024). وجرى التوصل إلى هذا القرار الأخير بشق الأنفس، لكن الأهم هو التعجيل بتنفيذه. في هذا الصدد، تدعو كمبوديا جميع أطراف النزاع إلى التنفيذ الصارم للقرار من أجل إنقاذ أرواح الناس وتحقيق وقف لإطلاق النار ومنع امتداد الآثار غير المباشرة إلى المنطقة.

ثالثًا، لقد حان الوقت للبحث عن السبب الجذري للصراع الفلسطيني الإسرائيلي ومعالجته حتى يتسنى للدولتين العيش في وئام. وتدعم كمبوديا بالكامل جميع الأطراف المعنية في ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والمشاركة في الحوار البناء وتسوية النزاع بالوسائل الدبلوماسية والسلمية لإنهاء الأزمة الإنسانية وتحقيق السلام الدائم.

رابعاً، تؤكد كمبوديا على أهمية التقيد بمبدأ حل الدولتين. وعلى الرغم من عدم اعتماد مشروع قرار مجلس الأمن الأخير (S/2024/312)، فإن كمبوديا تقر بمسؤوليتها في منح العضوية الكاملة لدولة فلسطين. ولن يعود هذا التطور الإيجابي بالنفع على الدولتين وشعبيهما فحسب، بل سيسهم أيضاً في تحقيق تقدم سلمي ومتسق في المنطقة بأسرها.

في الختام، يحث وفد بلدي جميع الأطراف على التوصل إلى وقف لإطلاق النار من دون تأخير من أجل السماح بإمكانية وصول المساعدات الإنسانية لإيصال المساعدات الأساسية إلى المحتاجين ونؤيد البلدان الأخرى في الدعوة إلى الإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن.

السيد تشينداوونغسي (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): تنضم تايلند إلى جلسة الجمعية العامة اليوم للحفاظ على تركيز المجتمع الدولي على الحالة الإنسانية المتدهورة في غزة وإبقاء اهتمامه بها. ولا تزال العديد من الأرواح تُزهق وكان من الممكن إنقاذ العديد من الأرواح الأخرى لو تمكنت الإمدادات الإنسانية من الوصول إلى من هم في أمسّ الحاجة إليها. وتؤيد تايلند المجتمع الدولي في الدعوة إلى وقف فوري

لإطلاق النار من أجل المساعدة في عكس مسار الحالة المتدهورة على غرار ما طالبت به قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة. وبالتزامن مع هذه الدعوة، تحثّ تايلند الأطراف المعنية على احترام التزاماتها والوفاء بها بموجب القانون الدولي الإنساني. وندين بأشد العبارات جميع أشكال العنف والهجمات التي تستهدف المدنيين والعاملين في القطاع الطبي وفي مجال تقديم المعونة بغض النظر عن جنسياتهم. كما أن الهجمات على المؤسسات والوحدات الصحية غير مقبولة ونعارض أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى التهجير القسري أو نقل المدنيين من غزة.

كما تدعو القرارات التي أشرتُ إليها سابقًا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، ومن بينهم مواطنون تايلنديون. وانضمت تايلند في الشهر الماضي إلى 17 بلداً آخر من مختلف المناطق في إصدار بيان يدعو إلى الإفراج الفوري عنهم. وتعرب تايلند عن تقديرها للجهود الدبلوماسية التي بذلتها جميع الأطراف التي ساعدت في تأمين الإفراج عن الرهائن في الماضي، بمن فيهم 23 مواطناً تايلندياً، وتواصل الترحيب بالجهود الدبلوماسية الجارية لضمان عودة جميع الرهائن إلى ديارهم. وتدعو تايلند إلى مواصلة تقديم العلاج والرعاية المناسبين للرهائن المتبقين ريثما يُطلَق سراحهم.

نحتاج إلى أكثر من مجرد شريان حياة إنساني لشعب غزة. وينبغي توسيع نطاق المساعدات الإنسانية على نحو كبير. ويجب تعزيز إمكانية إيصال الإمدادات والخدمات الإنسانية، خاصة في ضوء النداء الذي أطلقته وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الشهر الماضي للحصول على 1,2 بليون دولار للتصدي للأزمة الإنسانية غير المسبوقة. كما نكرر مناشدتنا بتوفير الحماية المستمرة لموظفي الأمم المتحدة وعمال المساعدة الإنسانية. وتعيد تايلند مرة أخرى تأكيد دعمها للجهود الدبلوماسية الجماعية ووقف التصعيد واستخدام الوسائل السلمية لإيجاد حل للنزاع متفق عليه من الطرفين، وفقاً لحل الدولتين الذي تعيش بموجبه دولتا إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها تمشياً مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

أخيراً، تأسف تايلند لعدم اعتماد مجلس الأمن مشروع القرار المتعلق بمسألة طلب فلسطين الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة (S/2024/312) الشهر الماضي (انظر S/PV.9609). ولكانت وحدة المجلس لتعود بالنفع الكبير على هذه المسألة. لقد حان الوقت للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني على أساس حل الدولتين. وقد يسهّل قبول فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة التوصل إلى هذا الحل. واستشرافاً للمستقبل، نأمل أن تتواصل العملية التي ستساعد على المضي قدماً في هذا التطبيق المهم هنا في الأمم المتحدة. ولتحقيق هذه الغاية، تعرب تايلند عن استعدادها للعمل مع جميع البلدان وتقديم دعمها من أجل شعب فلسطين، وخاصة في غزة، ومن أجل جميع شعوب المنطقة.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية)**:** بداية ينضم وفد بلدي للبيانين اللذين أدلت بهما بعثة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة باسم مجموعة الدول العربية، وبعثة أوغندا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/78/PV.74).

إن انعقاد هذه الجلسة تحت البند 63 من جدول الأعمال، المعنون "استخدام حق النقض"، يعني عدم تمكن مجلس الأمن من الاضطلاع بدوره بموجب قرار الجمعية العامة 262/76، الذي اتُخذ قبل نحو عامين بتوافق الآراء (انظر S/PV.9609). مع استمرار النداءات والمطالبات بإصلاح مجلس الأمن والتطلعات إلى نظام دولي أكثر عدالة وتمثيلاً وفعالية وخضوعاً للمساءلة وبشكل يتوافق مع واقعنا اليوم، نجد أن حق النقض والتعسف في استخدامه يحول دون اضطلاع مجلس الأمن بدوره وقيامه بمسؤولياته المنوطة به.

لطالما تطلعت الشعوب العربية والإسلامية وجميع الشعوب المنصفة والمحبة للسلام إلى حصول دولة فلسطين على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، وهو حق مشروع يجسد مطلب الشعب الفلسطيني الذي عانى منذ عقود من الظلم والقهر والتهميش جراء الممارسات والإجراءات القسرية والتمييزية بحقه، بما في ذلك حرمانه من حقه في تقرير المصير والاستقلال الذي تؤيده الغالبية العظمى

من الدول الأعضاء. لقد أدى استخدام حق النقض إلى حرمان دولة فلسطين من حق مشروع، وعبّر عن وقوف ضد إرادة المجتمع الدولي الواضحة لدعم عضوية فلسطين الكاملة بالأمم المتحدة. تضاف هذه الممارسة لحق النقض مؤخراً إلى عدة ممارسات سابقة تتصل بالقضية الفلسطينية على مرّ عقود مضت. وقد شهدت الأشهر الأخيرة فقط إفراطاً بتلك الممارسات التي ساهمت بشكل فج في استمرار العدوان الإسرائيلي الوحشي على قطاع غزة حتى اليوم، وذهب ضحيته حتى الآن ما يزيد عن 34 000 فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال، وإصابة عشرات الآلاف وتشريد الملايين وتفاقم الأزمة الإنسانية الكبرى التي يشهدها القطاع.

تطالب المملكة العربية السعودية مجلس الأمن بتطبيق قراراته ذات الصلة للوصول إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار، يضمن وقف العمليات العسكرية والعدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة، ويوفر الحماية للمدنيين ويسهم بدخول وإيصال المساعدات الإنسانية على أوسع نطاق ودون عرقلة. كما يؤكد بلدي على أهمية التزام الدول المانحة لوكالة الأونروا بضمان استدامة وفعالية كافة أشكال الدعم للاجئين من الشعب الفلسطيني بما يخفف من حجم المعاناة. ويرحّب بلدي بنتائج التقرير الصادر عن اللجنة المستقلة بشأن أداء الوكالة، والذي يؤكد الدور الرئيسي لها في دعم الجهود الإغاثية والإنسانية والتنموية للشعب الفلسطيني الشقيق.

ختاماً، تعرب المملكة العربية السعودية عن أسفها لفشل مجلس الأمن الدولي في اعتماد مشروع قرار لقبول العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة (S/2024/312)، معتبرة أن إعاقة قبول العضوية الكاملة لدولة فلسطين يسهم في تكريس تعنت الاحتلال الإسرائيلي، ويدفعه للاستمرار في انتهاكاته لقواعد القانون الدولي دون رادع. وهو ما لا يقربنا من السلام المنشود. ويطالب بلدي المجتمع الدولي بأن يضطلع المجلس بمسؤولياته تجاه وقف اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على المدنيين في قطاع غزة ودعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لمبادرة السلام العربية والقرارات الدولية ذات الصلة.

السيد الرويعي (البحرين): السيد الرئيس، أود بداية أن أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة، بموجب قرار الجمعية العامة 262/76، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "استخدام حق النقض"، وذلك بعد استخدام حق النقض في جلسة مجلس الأمن التي عقدت في 18 نيسان/أبريل 2024 (انظر S/PV.9609) خلال التصويت على مشروع القرار الخاص بقبول العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة (S/2024/312).

كما يضم وفد بلدي صوته للبيانين اللذين أدلى بهما كل من وفد الإمارات العربية المتحدة باسم مجموعة الدول العربية وأوغندا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/78/PV.74).

وتجدد مملكة البحرين الإعراب عن أسفها لعدم تمكن مجلس الأمن من اعتماد مشروع القرار في ظل معاناة الشعب الفلسطيني الشقيق من الاحتلال واستمرار الحرب والأوضاع الإنسانية الكارثية في قطاع غزة. وتؤكد مملكة البحرين أن استكمال الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية وعضويتها الكاملة بالأمم المتحدة حق قانوني وسياسي، ضمن الحقوق التاريخية المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين وفقاً لمبادرة السلام العربية والقرارات الدولية ذات الصلة. وهي خطوة أساسية لإرساء السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة.

ولا يفوتني هنا أن أشكر وفد الجزائر الشقيقة، العضو العربي في مجلس الأمن، على جهوده المبذولة في تقديم مشروع القرار في المجلس ودفاعه عن القضايا العربية المشتركة. كما تتطلع مملكة البحرين إلى القمة العربية في دورتها الثالثة والثلاثين التي ستستضيفها في 16 أيار/مايو المقبل لكل ما من شأنه تعزيز العمل المشترك تجاه القضايا المصيرية وما من شأنه دعم أسس الأمن والاستقرار.

تمثل القضية الفلسطينية جوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط. وإن معاناة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة تشكل مأساة مؤلمة يجب وقفها فوراً، بالإضافة إلى أنها تهدد الأمن والاستقرار

في المنطقة. وتؤكد مملكة البحرين على الحاجة الملحة إلى قيام المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، بتحمل مسؤولياته في تنفيذ قرارات الوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2728 (2024)، بما يحفظ أرواح المدنيين ويوفر لهم المساعدات الإنسانية والإغاثية الضرورية دون عوائق. وتعيد مملكة البحرين تأكيد رفضها لكل ما يؤدي لتوسيع الحرب أو الهجمات البرية على رفح أو تهجير الفلسطينيين من أراضيهم.

وختاماً، تجدد مملكة البحرين دعوتها إلى مساندة الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه الوطنية المشروعة، ودعم الجهود الهادفة إلى الوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة، وإطلاق عملية سياسية جادة وحقيقية لتحقيق السلام الدائم والشامل في المنطقة، وصولاً إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لحل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية، وقبول دولة فلسطين دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

السيدة بيرسود (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد غيانا البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/78/PV.74).

وأطرح التأملات الإضافية التالية بصفتي الوطنية.

لقد أصيبت غيانا بخيبة أمل شديدة عندما استُخدم حق النقض في 18 نيسان/أبريل (انظر S/PV.9609) رداً على الطلب المشروع المقدم من الحكومة والشعب الفلسطيني للحصول على توصية إيجابية من مجلس الأمن بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة. فبعد أكثر من سبعة عقود من تأجيل تطلع الفلسطينيين إلى إقامة دولتهم، أوقِف سعيهم لاتخاذ خطوة مهمة في هذا الاتجاه.

وكانت غيانا، من جانبها، مستعدة للترحيب بدولة فلسطين عضواً في الأمم المتحدة. لذلك صوتنا تأييداً لمشروع القرار الذي قدمته الجزائر (S/2024/312). وأغتنم هذه الفرصة للإشادة بالجزائر على دورها القيادي في طرح مشروع القرار. وكان قرار غيانا تأييد عضوية فلسطين في الأمم المتحدة لا يستند سوى إلى تقييمنا للطلب في سياق المادة 4 من ميثاق الأمم المتحدة. وخلصت غيانا إلى أن فلسطين دولة محبة للسلام، وأنها أعلنت قبولها للالتزامات الواردة في الميثاق. علاوة على ذلك، خلص تقييمنا إلى أن فلسطين قادرة على تنفيذ التزاماتها بموجب الميثاق وراغبة في ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، اتخذت غيانا منذ أكثر من عقد الخطوة الحاسمة المتمثلة في إقامة علاقات دبلوماسية مع دولة فلسطين، واعتمد كل من البلدين سفيراً لدى الآخر.

وإذ ننظر في الظروف البالغة الصعوبة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني منذ نكبة عام 1948، أجدني مضطراً للتذكير بجزء من الفقرة الأولى من ديباجة الميثاق، التي آلينا فيها على أنفسنا أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقيمته، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية. وآلينا على أنفسنا كذلك أن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي.

وعندما نفكر في محنة الفلسطينيين في ضوء هذه الالتزامات التي قطعناها جميعاً، باعتبارنا دولاً أعضاء، لا يصعب علينا أن نرى مدى تقصيرنا. والواقع أن هذه الالتزامات قد نُفذت بشكل غير متكافئ في جميع أنحاء العالم، والحالة الفلسطينية مثال على هذا التنفيذ غير المتكافئ. وقد مر 77 عاماً منذ أن قررت الجمعية العامة إقامة دولة عربية ودولة يهودية، ولكن لم يتم الوفاء بهذا الالتزام بالكامل حتى الآن. وعلى الرغم من الممارسات الشائنة التي واجهتها دولة فلسطين باستمرار منذ عام 1948 وحتى اليوم، إلا أنها أثبتت أنها عضو مسؤول وبنّاء في المجتمع الدولي وملتزمة تماماً بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئه. ونداء غيانا هو أن نعيد النظر في مسألة عضوية فلسطين في الأمم المتحدة. إن رفض العضوية يتعارض بشكل أساسي مع الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا باعتبارنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة ويكرس ثقافة الظلم ضد الفلسطينيين. وبكل صراحة، أصبحنا في وضع أسوأ بسبب هذا القرار.

السيد لاغاتي (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): سأركز اليوم على ثلاث نقاط تتعلق بالأمم المتحدة وقيمها والإجراءات التي يمكن أن نتخذها.

أولاً، تؤيد بلجيكا تأييداً تاماً مبادرة حق النقض وتنفيذ القرار 262/76. وقد ازداد استخدام حق النقض ازدياداً كبيراً خلال السنوات الماضية، مما حال دون اضطلاع مجلس الأمن بولايته بفعالية وصون السلام والأمن الدوليين. وكان الحال كذلك بالنسبة سورية. وكان الحال كذلك أيضاً بالنسبة لأوكرانيا وغزة منذ فترة. كما أثر هذا الاتجاه المثير للقلق على ملفات أخرى. يتصرف مجلس الأمن نيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 1 من المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، بات من المنطقي تماماً أن تجتمع الجمعية العامة كلما حال استخدام عضو أو أكثر من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لحق النقض دون اتخاذ الأمم المتحدة إجراءات سريعة وفعالة. ولا يؤدي عدم اتخاذ مجلس الأمن إجراءات حاسمة تترتب عليها عواقب فيما يتعلق بالحالة في غزة إلا إلى تأكيد ضرورة تصرف الجمعية العامة.

ثانياً، تضع بلجيكا احترام القانون الدولي الإنساني في صميم سياستها. وكان قرار مجلس الأمن 2728 (2024) استثناء ملحوظاً من التقاعس الذي أشرت إليه للتو. ويجب تنفيذه على وجه السرعة من أجل تحقيق وقف فوري لإطلاق النار، والإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن، وإتاحة إيصال المساعدات الإنسانية على نطاق واسع للفلسطينيين المحتاجين بصورة كاملة وسريعة ومأمونة ودون عوائق.

وتتعلق نقطتي الثالثة بعجزنا الجماعي عن تنشيط العملية الرامية إلى تحقيق حل الدولتين. وينبغي دعم جميع جهود السلام الجارية. ينطبق ذلك على الجهود التي تبذلها الدول الأوروبية بالاشتراك مع الدول العربية للعودة إلى عملية السلام والجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وقطر ومصر في الميدان للتوصل إلى إطلاق سراح الرهائن ووقف إطلاق النار. وبلجيكا مستعدة، من جانبها، للمساهمة بفعالية في هذه الجهود باستضافة حوار سلام في بروكسل.

وتؤيد أغلبية كبيرة من أعضاء الجمعية العامة استعادة عملية سياسية تؤدي إلى حل الدولتين الذي يعترف به الجميع – حل يوفر ضمانات أمنية لإسرائيل ويحترم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وهذه العناصر ضرورية لتوفير أفق سياسي مستدام. وإذا كانت بعض الجهات الفاعلة في النزاع تسعى إلى الحفاظ على عدم الاستقرار، يتعين على مجلس الأمن استخلاص الاستنتاجات اللازمة وضمان اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ قراراته. ومن هذا المنطلق أيضاً، تؤيد بلجيكا المبادرة الفرنسية في مجلس الأمن.

السيدة أوهري (ليختنشتاين) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر رئيس الجمعية العامة على عقد جلسة اليوم وفقاً للقرار 262/76، فيما يتعلق باستخدام حق النقض في مجلس الأمن بشأن مشروع القرار (S/2024/312) في إطار البند المعنون "قبول أعضاء جدد"، الذي قدمته الجزائر في 18 نيسان/أبريل (انظر S/PV.9609). كل استخدام لحق النقض في المجلس يندرج في نطاق القرار 262/76، وبالتالي يخضع لمناقشة أعضاء الأمم المتحدة ككل. ووفقاً للفقرة 1 من هذا القرار، بات من الضروري أن تجتمع الجمعية العامة في غضون 10 أيام عمل بعد كل استخدام لحق النقض، وذلك في هذه الحالة بحلول 2 أيار/مايو. إضافة إلى ذلك، نحيط علماً بطلب استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة التي ستعقد في 10 أيار/مايو، ونفهم أنه سيُطلب من الجمعية العامة في تلك الجلسة أيضاً أن تنظر في وثيقة أعدتها الجمعية العامة رداً على استخدام حق النقض في المجلس.

ونشكر مجلس الأمن على إصدار تقرير خاص (انظر A/78/856) في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، وننوه بمشاركة الدولة العضو التي استخدمت حق النقض المعني اليوم، مما يدل مرة أخرى على أهمية مبادرة حق النقض. وبالنسبة للجلسات السابقة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن يصدر موجزاً للمناقشة التي جرت اليوم.

ونلاحظ أن مشروع القرار الذي جرت مناقشته اليوم قد حظي بتأييد أغلبية أعضاء المجلس. وقد منع استخدام حق النقض الجمعية العامة من النظر في طلب دولة فلسطين أن تصبح دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، ونأسف لذلك. وتتابع ليختنشتاين التطورات المتعلقة بقضية فلسطين في الأمم المتحدة باهتمام بالغ منذ سنوات

عديدة ولا تزال ملتزمة بالمعايير المتفق عليها دولياً لتسوية النزاع في الشرق الأوسط بالوسائل السلمية، لا سيما حل الدولتين، وفقاً للقرار 181 (د-2) لعام 1947، لإنشاء دولتين، إسرائيل وفلسطين، وتشير إلى أن المناقشات في إطار عملية السلام ركزت دائما على ما يسمى حل الدولتين. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الحرب في غزة – إنها أزمة كبيرة من الناحية الإنسانية وفيما يتعلق بحماية المدنيين – والتصعيد في المنطقة الأوسع، وكذلك التشكيك العلني في مفهوم حل الدولتين، الأمر الذي يوضح مرة أخرى الحاجة الماسة إلى عملية سلام حقيقية تستند إلى القرارات القائمة للجمعية العامة ومجلس الأمن. وعلى الرغم من أن ليختنشتاين لم تقم علاقات دبلوماسية مباشرة مع فلسطين، إلا أننا صوتنا في عام 2012 مؤيدين للقرار 19/67 الذي يمنح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة. نحن نرى أن فلسطين تستوفي المعايير الأساسية لإقامة الدولة بموجب القانون الدولي. ويعكس موقف ليختنشتاين من هذه المسألة دعمها لسيادة القانون على المستوى الدولي، وكذلك للتوصل إلى حل سلمي للنزاع.

السيدة هافن (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): كان اعتماد الجمعية العامة لقرار مبادرة حق النقض 262/76 مهما، ويمثل خطوة مهمة في جعل مجلس الأمن أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة. إن الاستخدام المتكرر لحق النقض في المجلس يشكك في فعاليته. لكننا نرى أن تعزيز مشاركة الجمعية العامة في المسائل التي تتعلق بالسلام والأمن خطوة إيجابية. إن صون السلام أمر أساسي لجميع الدول الأعضاء.

والنرويج مؤيد قوي لحق فلسطين في إقامة دولة. إن حل الدولتين هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام بين فلسطين وإسرائيل وتحقيق الاستقرار الإقليمي. وقد أوضحت النرويج أنها مستعدة لدعم طلب فلسطين للحصول على عضوية الأمم المتحدة عندما تُعرض المسألة على الجمعية العامة. ومن دواعي الأسف الشديد أن حق النقض قد استخدم في 18 نيسان/أبريل (انظر S/PV.9609) وأن مجلس الأمن لم يتمكن من تأييد الطلب الفلسطيني للحصول على العضوية. وستواصل النرويج العمل عن كثب مع الشركاء داخل المنطقة وخارجها لأغراض تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية في أقرب وقت ممكن.

واستشرافا للمستقبل، أود أن أكرر موقف النرويج الثابت بأن حل الدولتين وحده هو الذي يمكن أن يضمن السلام والأمن لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. وسنواصل العمل مع الشركاء واستنفاد جميع السبل السياسية لضمان تحقيق تلك التسوية التي تشتد الحاجة إليها.

السيد دى لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة وفقا لأحكام القرار 262/76، بسبب استخدام حق النقض في مجلس الأمن في 18 نيسان/أبريل (انظر S/PV.9609) أثناء نظره في مشروع القرار S/2024/312، الذي قدمه وفد الجزائر، بشأن قبول أعضاء جدد. من المهم أن تكون الجمعية العامة على علم رسمي بملابسات جلسات المجلس التي يمارس فيها حق النقض غير الديمقراطي في معارضة لموقف الأغلبية بشأن حالة معينة. لقد شاركت إكوادور بانتظام في مناقشات كمناقشة اليوم، التي أصبحت للأسف متكررة وروتينية. وفي غضون أيام قليلة فقط، سيتعين على الجمعية العامة أن تجتمع مرة أخرى لمناقشة استخدام آخر لحق النقض، في 24 نيسان/أبريل (انظر S/PV.9616).

لقد صوتت إكوادور مؤيدة لمشروع القرار S/2024/312 وشرحت أسباب ذلك، وهي أسباب يتشاطرها 12 عضوا آخر من أعضاء المجلس، بمن فيهم تسعة من الأعضاء المنتخبين. ودعمت إكوادور تاريخياً الشعب الفلسطيني في حقه المشروع في إقامة دولة متحررة من الاحتلال الأجنبي وفي العمليات الرامية إلى تمكينه من تحقيق تقرير المصير والاستقلال التام، وفقاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وأعربت إكوادور من خلال مواقفها القائمة على المبادئ عن التزام حقيقي وثابت بالسلام، الذي لن يتسنى تحقيقه إلا من خلال حل تفاوضي وعادل مع دولتين، فلسطين وإسرائيل، على أساس حدود عام 1967 والقرارات ذات الصلة.

وفي الختام، أؤكد من جديد اعتقاد إكوادور بأن الآلية التي أنشأها القرار 76/262 تسهم في الشفافية والمساءلة، وتعزز سلطة الجمعية العامة وعلاقتها بالمجلس، وبالتالي تعزز منظومة الأمم المتحدة.

السيد هيرميدا كاستيو (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد نيكاراغوا البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا بالنيابة عن حركة

بلدان عدم الانحياز (انظر A/78/PV.74). في 5 آذار/مارس (انظر A/78/PV.60)، اجتمعنا في الجمعية العامة للاستماع إلى تعليل الولايات المتحدة لتصويتها معارضة لوقف دائم لإطلاق النار في غزة (انظر S/PV.9552). ونجتمع اليوم لأن الولايات المتحدة استخدمت مرة أخرى حق النقض في مجلس الأمن (انظر S/PV.9609)، وهذه المرة للتصويت معارضة لطلب دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وبالتالي الحيلولة دون منحها تلك العضوية. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت الولايات المتحدة مؤخراً عن الموافقة على تقديم ملايين الدولارات لمواصلة العدوان والإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني.

لكن شعوب العالم لم تلتزم الصمت. إنهم يتظاهرون. الملايين منهم في الشوارع والمدارس والجامعات، بما في ذلك في الولايات المتحدة، يتظاهرون ويطالبون بوقف إطلاق النار واحترام الحياة وحقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف وإنهاء الإبادة الجماعية والاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي المحتلة. ونؤكد من جديد أنه يجب على مجلس الأمن أن يضطلع بالمسؤوليات التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة، وعليه أن يقوم بذلك على وجه السرعة ومن دون ازدواجية في المعايير. إن حكومة نيكاراغوا وشعبها يؤكدان من جديد تضامنهما الثابت مع دولة فلسطين ويدينان مرة أخرى الإبادة الجماعية في فلسطين، في انتهاك للميثاق والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

ما انفك الشعب الفلسطيني يقاوم ببسالة هذه الهمجية، هذه المذبحة غير المسبوقة والتي يأباها الضمير. إننا نشهد أدلة واضح على محاولة إبادة فلسطين وشعبها. ويجب الاعتراف بدولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة من أجل تمهيد الطريق لتحقيق الحل الحقيقي والعادل الوحيد. وتشهد الحالة الراهنة على ذلك وباتت الحاجة الملحة إلى عقد مؤتمر دولي بشأن فلسطين أوضح من أي وقت مضى. ونحن جميعاً شهود على النداء العالمي والموحد المطالِب بتحرير فلسطين والذي يتسم باليقين والاقتناع بأن الشعب الفلسطيني سينتصر في نضاله البطولي من أجل إقامة دولته الحرة المستقلة ذات السيادة وتقرير المصير في دولة فلسطين داخل حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

ولا يمكن أن تستمر الولايات المتحدة في منع الاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة. وهو أمر غير مبرر وغير مقبول. إن المحاولة المنافية للفضيلة والأخلاق والإنسانية بصورة غير طبيعية الرامية إلى استغلال إساءة استخدام حق النقض لرفض طلب دولة فلسطين المدروس للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة لا تتوافق بأي حال من الأحوال مع تطلعات وإجماع أكثر من ثلثي أعضاء الأمم المتحدة الذين يدعمون دولة فلسطين ويعترفون بها رسمياً. ونرحب بإعلان بربادوس وجامايكا مؤخراً اعترافهما الرسمي بدولة فلسطين ونعرب عن امتناننا لذلك. وبلغ عدد البلدان التي اعترفت بفلسطين 142 بلداً في الأسابيع القليلة المنصرمة. ويعترف أكثر من 90 في المائة من دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بفلسطين ونأمل أن تعلن الدول الثلاث المتبقية اعترافها في المستقبل القريب جداً. وبذلك ستكون منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بأسرها، وهي منطقة سلام، قد اعترفت بدولة فلسطين اعترافاً كاملاً. كما نرحب بإعلان العديد من الدول الأوروبية مؤخراً أنها ستعترف رسمياً بدولة فلسطين في الأسابيع المقبلة. ونعلم أن ذلك سيساعد على تحقيق حل الدولتين والسلام في الشرق الأوسط. ويوجد توافق عالمي في الآراء على دعم حل الدولتين. ولا توجد ببساطة إمكانية أخرى ونعلم جميعاً أن الخطوة الأولى نحو تحقيق ذلك هي الاعتراف الكامل بدولة فلسطين.

ولا يزال مجلس الأمن رهينة للسياسات الاستثنائية والمعرقلة التي تنتهجها الولايات المتحدة، مما يمكّن إسرائيل من ارتكاب إبادة جماعية وجرائم في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. وسيرى أي شخص يدعم حقاً مفهوم الدولتين، حتى وإن كانت نواياه حسنة، أن الدعم الأعمى لإحدى هاتين الدولتين ومواصلة عرقلة طلب فلسطين للانضمام إلى العضوية الكاملة في مجتمعنا الدولي أمر غير متسق ومتناقض. لقد حان الوقت لأن تعود الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية إلى رشدها وأن تصغي إلى أصوات البشرية التي تستغيث مطالبة بالسلام والعدالة والحرية وأن تنظر في إنهاء سياساتها غير المبررة التي

تنكر وترفض حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وتتحمل تلك البلدان المسؤولية التاريخية أمام الأجيال الماضية والحالية والقادمة عن عواقب معاناة الشعب الفلسطيني.

السيدة سيغوبين ماولو (موريشيوس) (*تكلمت بالإنكليزية*): يضم وفد بلدي صوته مع كامل الأسف وبالغ القلق إلى الأصوات التي سبقتنا في الإعراب عن خيبة أملنا إزاء القرار الأخير بعرقلة قبول العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة (انظر S/PV.9609). ونود أن نعرب عن خالص تقديرنا لوفد الجزائر على مبادرته الجديرة بالثناء في تقديم مشروع القرار S/2024/312 الذي يدعم عضوية فلسطين في الأمم المتحدة. لقد اجتمع مجلس الأمن للمرة الأولى منذ عام 2011 (انظر S/PV.6624) للتداول بشأن طلب فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في منظومة الأمم المتحدة، وبعد 13 عاماً، يعيد التاريخ نفسه. وتشعر موريشيوس بخيبة أمل عميقة لأن التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني لم تتحقق بعد. ونقف بحزم متضامنين مع فلسطين وهي تواجه عقبة أخرى في رحلتها نحو العضوية الكاملة، وهي لحظة فارقة لشعب فلسطين الذي حُرم مرة أخرى منها. ولم يكن قبول فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة أكثر إلحاحاً مما هو عليه الآن. ولا يشكل خطوة حاسمة نحو السلام فحسب، بل أيضاً اعترافاً أساسياً بحقوقهم وكرامتهم.

ومن الواضح أن أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء متفقة على قبول فلسطين عضواً كامل العضوية. تستوفي فلسطين جميع معايير العضوية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وقد آن الأوان لأن تُمنح صوتاً متساوياً وأن يُسمح لها بالمشاركة الفعالة على قدم المساواة في المساعي العالمية الرامية إلى تعزيز الحل السلمي للنزاعات المستمرة في الشرق الأوسط.

ولا يزال بالغ القلق يساور موريشيوس إزاء الحالة الإنسانية الكارثية في قطاع غزة ومعاناة السكان المدنيين الفلسطينيين التي تزداد سوءاً يوماً بعد يوم. وتكرر موريشيوس دعوتها إلى وقف فوري لإطلاق النار لأغراض إنسانية والإفراج عن جميع الرهائن وإمكانية وصول المساعدات الإنسانية بلا عوائق. ولكنه طموح لم يتحقق بعد. ونشجع جميع الأطراف المنخرطة في إيجاد حل مقبول على مواصلة جهودها. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن قبول فلسطين عضواً في الأمم المتحدة ينطوي على إمكانية تعزيز آفاق السلام، ولا سيما السعي إلى تحقيق حل الدولتين، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي. وموريشيوس مقتنعة بأن هذا الحل هو الخيار الوحيد القابل للتطبيق لإنهاء النزاع وتمهيد الطريق للسلام والاستقرار الدائمين في المنطقة. ونؤكد مجدداً دعمنا الثابت لحل الدولتين، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي، الذي يتوخى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء ومزدهرة داخل حدود آمنة ومعترف بها، تعيش في سلام إلى جانب دولة إسرائيل. ونتحمل المسؤولية الجماعية عن استكشاف السبل الممكنة المؤدية إلى تحقيق ذلك الهدف. ولا نزال متفائلين بأن مناقشة اليوم ستولد ما يكفي من الزخم لتحفيز إنشاء مجلس أمن ديمقراطي بعد إصلاحه. ونأمل أيضاً أن تُقنع الدول الأعضاء بضرورة حصول فلسطين على العضوية في الأمم المتحدة.

السيد بيليفي (سان مارينو) (*تكلم بالإنكليزية*): يجب أن يواصل المجتمع الدولي والأمم المتحدة العمل من أجل إنهاء الدمار في غزة. فقد أُزهقت بالفعل أرواح كثيرة جداً. وأصبحت حماية المدنيين والحيلولة دون وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح أمراً ضرورياً إذا أردنا تجنب وقوع كارثة إنسانية كاملة. وتكرر سان مارينو إدانتها للهجمات الإرهابية المروعة التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وتدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن وتقر بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب أن تمتثل جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية والمرافق الطبية والمدارس ومقرات الأمم المتحدة. كل الأطراف التي ترتكب أي انتهاكات للقانون الدولي يجب أن تحاسب. لا يمكن تحميل السكان الفلسطينيين مسؤولية الأعمال الإرهابية التي تشنها حماس. إن حجم العمليات العسكرية والكارثة الإنسانية الحالية في غزة، إلى جانب عمليات الهدم في الضفة

الغربية، يشكل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. ويساور سان مارينو القلق إزاء تكثيف الغارات الجوية على رفح، حيث من الضروري تجنب عملية برية قد تنجم عنها عواقب إنسانية كارثية على أكثر من مليون فلسطيني يحتمون حاليا هناك هربا من المعارك. وندعو إلى التنفيذ الفوري لقراري مجلس الأمن 2712 (2023) و 2720 (2023). إن وصول المساعدات الإنسانية بشكل سريع وآمن ودون عوائق هو التزام بموجب القانون الدولي وأمر ضروري لضمان وصول المساعدات الإنسانية العاجلة بسرعة إلى السكان الفلسطينيين. في ذلك السياق، أود إبلاغ الجمعية العامة بأننا قدمنا مؤخراً مساهمة مالية لدعم أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دعماً للاستجابة الإنسانية في غزة.

و تدعو سان مارينو إلى وقف فوري لإطلاق النار واستئناف الحوار لمعالجة الشواغل المشروعة لدولة إسرائيل والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني. نظل ملتزمين بتحقيق سلام دائم ومستدام، قائم على حل الدولتين حيث يمكن للدولتين – إسرائيل وفلسطين – التعايش جنباً إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل. ذلك هو الخيار المستدام الوحيد على المدى الطويل لتحقيق السلام، ولهذا نعتقد أن قبول فلسطين في الأمم المتحدة كعضو كامل العضوية من شأنه أن ييسر تحقيق ذلك الحل.

يجب على المجتمع الدولي أن يوقف دوامة العنف البشعة ويجدد التزامه بإحلال سلام دائم، ليعيد الأمل والأمان للإسرائيليين والفلسطينيين عبر عملية سلام متجددة. وفي ذلك الصدد، نؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام تحت مظلة الأمم المتحدة، على أن يشمل كافة أعضاء المجتمع الدولي.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤسفني ضرورة إجراء هذه المناقشة في إطار مبادرة حق النقض المنشأة بموجب القرار 262/76. نجتمع هنا إثر استخدام أحد أعضاء مجلس الأمن الدائمين لحق النقض في 18 نيسان/أبريل (انظر S/PV.9609) لإحباط مشروع القرار S/2024/312، الذي كان يهدف إلى قبول طلب دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. كان الأجدر أن نجتمع اليوم للتصويت على قبول فلسطين بعد تلقي توصية إيجابية من المجلس، وأنا على يقين من أن الجمعية العامة كانت لتمنحها أصوات كافية مؤيدة لطلبها.

إن التزام كينيا الراسخ بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني متجذر في مسيرتها التاريخية صوب السيادة والاستقلال. ونعتقد أن العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة أساسية لتحقيق حل الدولتين، باعتبارها السبيل الوحيد لضمان كرامة الفلسطينيين الكاملة وسلامهم ومساواتهم. ويشكل عدم إحراز تقدم في تنفيذ العديد من قرارات مجلس الأمن بشأن القضية الفلسطينية عقبة رئيسية أمام تحقيق هذا الهدف النبيل. وأحدث مثال على ذلك هو ما نشهده من عواقب مأساوية يعاني منها الأطفال الأبرياء وغيرهم من المدنيين في غزة جراء عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن 2728 (2024). وهناك أيضًا غياب للتقدم في إنفاذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016) والذي يطالب إسرائيل بالوقف الفوري والكامل لكافة الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وقد قوض غياب التقدم الآمال في تحقيق حل الدولتين.

وأعاق تنفيذ تلك القرارات مجموعة من العوامل، منها التطرف السياسي من الجانبين، الذي يُقصي الأصوات المعتدلة ويزدهر في أجواء الانقسام بدلاً من الوساطة، فضلاً عن المصالح الاستراتيجية للدول الأخرى المتنافسة على النفوذ والهيمنة في المنطقة. ويعد استخدام حق النقض بشأن تلك المسألة أحدث دليل على التراجع التدريجي لمكانة مجلس الأمن وأهميته. ليس من المستغرب أن المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على الطابع الملزم لقرارات المجلس، باتت الآن موضع تساؤل علني. في المناقشات بشأن بعض التهديدات الأكثر إلحاحًا للسلم والأمن الدوليين، أصبحت منصة المجلس الشهيرة التي تتخذ شكل حدوة الحصان مسرحًا لاستراتيجية حافة الهاوية والاستعراض بدلًا من التوافق والعمل الموحد، كما تقتضي ولاية المجلس. إن افتقار الميثاق لآليات إنفاذ مباشرة وتلقائية يُعد مقيدا، لكنه لا يمكن أن يكون عذراً مقبولاً. إذ يمنح الفصل السابع

مجلس الأمن تدابير لإنفاذ قراراته، لكنها تعتمد على الإرادة السياسية للأعضاء، لا سيما أولئك الذين يملكون حق النقض. كما حذرنا من هذا المنبر في الماضي، فإن غياب التنفيذ والإنفاذ لفترات طويلة، خاصة في حالات النزاع المسلح الكبرى والجرائم ضد الإنسانية، يهدد بانهيار الأمم المتحدة لتصبح عصبة الأمم التي أطلق فشلها العنان لأهوال الحرب التي لم يسبق لها مثيل.

برعاية من ستلقى الأمم المتحدة مصير عصبة الأمم؟ إذا لم تتم معالجة حالة الجمود الحالية داخل مجلس الأمن، سيفضي ذلك إلى مزيد من الوحشية تجاه الفلسطينيين والإسرائيليين وستلقي بظلالها القاتمة على كل واحد منا في هذه القاعة. لا يمكن للجمعية العامة أن تنتظر بسلبية حدوث هذه الاحتمالات. نملك الولاية والصلاحية لإحداث التغييرات الضرورية باستخدام كل السبل والعمليات المتاحة، بما في ذلك ميثاق المستقبل، الذي نتفاوض عليه حالياً. علينا التحلي بالإباء القائم على المبادئ للوقوف في وجه أصحاب النفوذ الذين يعبثون في لهوهم، في حين تشتعل غزة والسودان والساحل، وتتصاعد مخاطر التسلح النووي في شبه الجزيرة الكورية. ينبغي لنا، إلى جانب تسليط الضوء على استخدام حق النقض خلال هذه المناقشات المهمة، أن نفكر في التوافق على قرارات تظهر وحدتنا وعزمنا. نحن ندرك أن مثل هذه الأمور لا يمكن حلها بسهولة. فالانقسامات عميقة والثقة واهنة. لكن علينا أن نستجمع الإرادة للعمل من أجل مصالحنا المشتركة في هذه الأوقات الأكثر إلحاحًا.

السيد أمورين (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتعليق عام على الاستخدام المتكرر لحق النقض وعواقبه نعتقد أنه ذو صلة في الظروف الحالية. في الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام، استخدمت بلدان مختلفة حق النقض في خمس مناسبات (انظر S/PV.9552 و S/PV.9584 و S/PV.9591 و S/PV.9609 و S/PV.9616). وهذا ما يدفعنا إلى التأكيد على قلقنا إزاء الاستخدام المتكرر لآلية تعرقل عمل مجلس الأمن وفعاليته وتؤثر سلبا على السلم والأمن الدوليين، وكذلك على صورة المنظمة ككل في نظر الرأي العام الدولي.

لقد أدى استخدام حق النقض وهو موضوع جلسة مناقشة الجمعية العامة اليوم إلى وقف قبول فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة. يحظى تطلع فلسطين للعضوية في الأمم المتحدة بدعم واسع النطاق، ويتعين إيلاء ذلك ما يستحقه من اهتمام. في عام 2011، تم قبول فلسطين في الأمم المتحدة دولة لها مركز المراقب. ومنذ ذلك الحين، قامت البعثة الدائمة لدولة فلسطين ذات مركز المراقب بعمل بنّاء في المحافل التي تشارك فيها. نفهم اليوم أن قبول فلسطين كعضو كامل العضوية في المنظمة سيكمل تلك المسيرة. وفي ذلك الصدد، ندعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى إعادة النظر في القرار المتخذ حتى يتسنى للجمعية العامة النظر في طلب فلسطين.

تجدد أوروغواي موقفها التاريخي داعية الأطراف المعنية للدخول في مفاوضات مباشرة بمؤازرة المجتمع الدولي بهدف دفع عملية السلام قُدماً لإنهاء النزاع في المنطقة. وكما قلنا، يجب أن تركز هذه المفاوضات على حل قائم على أساس وجود دولتين – إسرائيل وفلسطين – تتعايشان بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليًا.

الرئيس بالنيابة (تكلَّم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة لهذه الجلسة. وسنستمع إلى بقية المتكلمين بعد ظهر الغد، 2 أيار/مايو، بعد النظر في بنود جدول الأعمال التي أعلن عنها في يومية الأمم المتحدة. وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 63 من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة 18/00.